روافد البدائل الأسلوبية في إطار

استعمالات العربية ونظام قواعدها

د / ممدوح عبد الرحمن الرمالي

رئيس قسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم - جامعة المنيا

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وقُل اعمَلُوا فَسَيَرى اللهُ عَمَلَكُم ورَسُوله والمُؤمنُون وستُرَدُّون
إلى عَالِمِ الغَيْبِ والشّهَادَة فيُنَبِئُكُم بِمَا كُنتُمْ تعْمَلُون ﴾

صدق الله العظيم

إهـــداء

إلـــى معلمتي الأصيلة السيدة / جليلة حسنين منصور التي علمتني أبجديات الحياة والمعرفة،وشمعتي التي تضئ لي السبيل بعد أن أظلمت عيناي وشراعي الذي يشق لي الأجواء بعد أن ضاق الزحام بمنكبيّ ، وكهفي الذي أخفـــي فيه ضعفي عن أعين الناس ، وساعدي وعوني يوم لم ينفعني جهدي واجتهادي ، وصديقتي بعد أن دفنت أصحابي في التراب ومركبي الذي يقلني بعد أن ضاق الطريق بقدميّ

فعدت كذي رجلين ، رجل صحيحة

ورجل رمي فيها الزمان فَشُلَّت

وكنت كذات الظلع لما تحاملت

على ظلعها بعد العثار استقلت

[١] –أ –أهداف البحث:

١- يهـدف هذا البحث إلى: بيان أنه أتيح للعربية من الظروف والعوامل ما وسّع مـن طرائق استعمالها ، وأساليب اشتقاقها ، وتنوع لهجاتها ، فانطوت من هذا كله على محصول لغوى، لا نظير له ، وذلك حين نصف العربية بسعة التعبـير ، وكثرة المفردات ، وتنوع الدلالات ، ويمكن وصف العربية فى هـذا الـباب بأنها أوسع اللغات ثروة ، وأغناها فى أصول الكلمات الدوالّ على معان متشعبة، قديمة وحديثة .

٢- بيان أنه إذا كانت الجماعة اللغوية هى المسئولة عن نظام المبانى ، فلا يخرُجُ دورُ النحاة عن وصف ذلك النظام للناس ليُعينوهم على الكلام الصحيح .

والـنحاة أنفسـهم لا يملكـون أن يغيّروا من ذلك النظام شيئاً ، ولا أن يبتدعوا فيه ، ولمّا كانت اللغة ذات طابعٍ تجريديٍّ ، كان تفسير النحاة للظواهر اللغوية محض اجتهاد ، وكانت المسائل التى يتناولونها فى هذا مسائل خلافية.

٣- محاولـة الوصـول للنظام الذى تشكل به النص ومحاولة وضع نظام من القواعد تطابق نظام إنشاء النص تماماً كما أراده المؤلف ، ومن ثم محاولة الوصول إلى فكر المؤلف أو المراحل التى مر بها عند إنشاء النص ؛ ومن هـنا تكون محاولة التحليل أو إنشاء نظام قواعد للنص الواحد هى محاولة فـك شـفرة تألـيف الـنص باستعمال نظام تحليل لغوى مكون من قواعد الأصـوات والأبنية الصرفية المألوفة فى العربية ونظام العلاقات النحوية ووظائف المكونات ، وكذا العلاقات الدلالية الحقيقية أو المجازية والسمات الأسلوبية الخاصة بكل مؤلف ، أو المعهودة فى لغة بيئة معينة أو لهجة أو لغة عصر بعينه أو جماعة لغوية .

فهـناك مـا يدل على أن المعرفة فى هذه المرحلة القارة يمكن تمثيلها بواسطة نسق من القواعد يرسم خصائص العبارات اللغوية . وهذا النسق نحو

توليدى يقدم تمثيلات مختلفة لهذه العبارات ، وعلى الأخص تمثيلاً صوتياً وتمثيلاً دلالياً منطقياً".

وتجديد طبيعة هذه الأنظمة التمثيلية وعناصرها وقواعدها يبقى مسألة أمبريكية تجريبية (empirical) .

والنحو الذى يبنيه اللغوى لتمثيل هذه الحالة يكون كافياً من الناحية الوصفية إذ إنه يمثل نظام القواعد الممثلة ذهنياً".

والنحو الكافى وصفياً يمكن أن يعد كذلك نظرية تفسيرية ، فى منظور تشومسكى ، لأن المعطيات توجد فيها مخصَّصة بطريقة معينة .

٤- بيان أن البدائل الأسلوبية عبارة عن إمكانيات تعبيرية تشترك ظاهرياً" فى مفهوم أو فكرة عامة تكون القاسم المشترك بين هذه الإمكانيات التركيبية المتعددة ، والتراكيب على الرغم من تشابهها فهى تفترق من حيث درجة قوة التعبير ؛ حيث تتصف هذه الفكرة بإمكانية التشكل فى عدد من الصور ، وهذا التشكل التركيبى يؤدى إلى التميز الدلالى واختصاص كل تركيب بظلال دلالية تفرقه عن سائر التراكيب الأخرى ، فالنظرة السطحية للصور التركيبية تستخلص الفكرة العامة المفهومة التى تشترك فيها جميع التراكيب لكن النظر الدقيق المبنى على التحليل اللغوى والدلالى لكل تركيب يدلنا على حقيقة هى أن لكل تركيب مضمونا عميقاً يستقل به عما سواه هو المغزى ، الذى من أجله اختار المنتج اللغوى التعبير بتركيب ما دون سائر نظائره الأسلوبية أو التركيبية .

ب- موضوع البحث :

يقدم كل نص المعانى والدلالات بطرق خاصة ونتلقى تلك المعانى والدلالات بالترتيب الذى يقدمه لنا الكلام ، أى فى الصور والأشكال التى يظهر فيها الكلام ، هذه الصور أو قل هذا التركيب والتأليف هو الذى يتمثل فى النظام النحوى لنص ما .

وظـــائف اللغـــة هـــى الأغراض التى يحملها الخطاب عند إنتاجه وقد درستها . بإطناب " مدرسة براغ " ،

وأهـــم هذه الوظائف هى وظيفة التواصل . وذلك لأن اللغة تعد أساساً أداةً لـــنقل المعلومات إذ تتفاوت الجمل فيكون بعضها أقل صواباً من بعض ، مما يعنى أن معيار النحوية يحتل موقعاً أدنى بين درجات الصواب النحوى . ويناط تقويم الجمل تبعاً لهذا المعيار بما يتمتع به المتكلم السليقى من كفاءة .

وتشـــمل الكفـــاءة competence القدرة على فهم جمل جديدة ، وعلى تخمين الجمل المفارقة ، بل حتى على تفسيرها . ويقصد التحويليون إلى إيجاد وســـيلة تســـمح بتوليد الجمل الجائزة وتحول دون دخول الجمل التى لن يقبلها المـــتكلم الســـليقى ، ولذلك كانت دراسة الحدوس intitution والأحكام التى تصدر على الجمل ذات أهمية بالغة عندهم .

ونظـــام الـــبدائل الأســـلوبية أو المقـــابلات الأسلوبية فى مجموعة من النصـــوص خاصـــة بلغـــة معينة تحدد نظامها النحوى وظواهر الاتساع فيها وتمـــيزها عـــن اللغات الأخرى ويقدم لنا تاريخ الفكر اللغوى الإنسانى صوراً مـــتعددة النماذج التى استنبطها علماء اللغة وخاصة على المستوى النحوى أو علـــى مستوى نظم الكلام ، ونموذج اللغة العربية الذى وضعه علماء العربية القدامى يحتاج منا لتعرف أصوله ومبادئه التى قام عليها .

وعـــند تحليل النصوص تستعمل البدائل التركيبية أو الأسلوبية مراعاة للوزن الشعرى أو الإيقاع فى النثر والحكم والأمثال ، ولكن فى إطار القواعد والعرف فى الاستعمال العربى تحتل الصيغ والمركبات وظائف نحوية تتناسب مع الاتساع فى الاستعمال ، وهناك نوع من البدائل أشار إليه التحويليون يؤدى إلـــى غـــير الصحيح نحوياً ، والغريب أن النظرية التحويلية لم تلتفت إلى هذا الأمر وتدرجه فى الضرورة الشعرية .

وتختــتلف الــتوقعات فــى الرصــف فى اللغة العلمية عنها فى الشعر الحديــث. والــنوع الأخير من التوقعات ينشأ عن الموقف المباشر عند حدوث الــنص أو عــند اســتعماله ومن هنا يمكن لصياغة الاستعمال أن توجد مدى للــتوقعات قــد يخــتلف تمامــاً عن النظم الافتراضية . ويتضح ذلك بظاهرة خصوصــية الأســلوب الذى هو انتقاء فردى للبدائل وتخطيطها من بين النظم المشاركة فى نص ما .

وهكذا يمكن إيجاد خصائص نص بمفرده أو كاتب نص بمفرده أو مجموعة من النصوص أو نوع من النصوص أو عصر تاريخى بأكمله أو لغة بأكملها .

والــبدائل الأســلوبية هــى تلك الصور التركيبية المتعددة التى تشترك ظاهرياً فى التعبير عن معنى عام أو فكرة عامة (مثل فكرة قيام عبدالله) فى صور تركيبية متفاوتة دلالياً .

حيث ينفرد كل تركيب منه بالتعبير عن مضمون يتميز به عن غيره من نظائــره الأســلوبية . فالمنتج اللغوى (المتكلم أو الكاتب) يملك صوراً تركيبية يمكنها كلها التعبير عن جوهر معنوى واحد أو الفكرة العامة التى يريد التعبير عــنها " عــبدالله قــائم " ، " إن عبدالله قائم" ، "إن عبدالله لقائم" ، لكن "المنتج" يدرك أن كل تركيب يعبر عن هذه الفكرة العامة من خلال التفاعل بين الألفاظ ومعانــيها وتركيبها النحوى البنيوى وبناء عليه تتباين هذه التراكيب فى التعبير عن الجوهر أو المضمون الواحد بصور تعبيرية متفاوتة ، فالمنتج اللغوى يملك حــرية الاختــيار من بين هذه الصور أو النظائر الأسلوبية egnates مايراه معــبراً عــن مراده بدقة ، وما يلائم – فى الوقت نفسه– الظروف الخارجية المحيطة بالكلام لكى يتصف قوله بالدقة التعبيرية والتأثيرية .

كما ويقابل الاستغناء "الإحلال" replacement عند التحويليين ، وقصد بــه ســيبويه استعمال عنصر أو أكثر محل عنصر آخر ؛ مما يؤدى إلى عدم صحة التركيب نحوياً . ومن إشاراته إلى ذلك : أنهم لا يقولون :

* عسيت الفعل

ولا * عسيت للفعل

... واعلم أنهم لم يستعملوا * عسى فعلك استغنوا بأن نفعل عن ذلك ، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أن يقولوا :

* عسيا

* وعسوا

وبـ " لَوْ " أنه ذاهب عن : * لو ذهابه ومع هذا لم يستعملوا المصدر فى هذا الباب ؛ كما لم يستعملوا الاسم الذى فى موضوعه يفعل فى عسى وكاد ، فترك هذا ، لأن من كلامهم الاستغناء بالشئ عن الشئ " (١) .

وأشـــار إلـــى "الاستغناء " بفعل عن آخر قال : "وأما استغناؤهم" بالشئ عن الشئ ؛ فإنهم يقولون : يدع ، ولا يقولون :

* ودع

استغنوا عنها بـــ"ترك" (٢) .

وأنك تقول فى التعجب :

ما أحسن زيداً

ويكون الاسم فى موضع ؛ فتقول :

* ما محسن زيداً (٣)

جـ- مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البدائل الأسلوبية فى أنها صدرت عن فكرة تحقيق الفروق الدلالـــية من خلال تنوع التعابير لكنَّ نظام القواعد فى العربية اعتمد فى كثير مـــنه علـــى الاســـتعمالات الخاصـــة فى لغة الشعر من ناحية كما دخلت لغة الضـــرورات فى تشكيل نظام هذه القواعد فغالباً ما يلجأ منشئ النص العربى إلى نظام البدائل أو الموازيات التركيبية فى مستويات لغة النثر من أجل تحقيق الفروق الدلالية بين التراكيب أو الأساليب .

أمـــا اللجوء إلى نظام البدائل أو الموازيات فى الشعر فإن سببه غالباً ما يكون القالب العروضى المختار للنظم ولا يمنع فى هذا المستوى من مستويات اللغة أن تتحقق الفروق الدلالية أيضاً ، وتحقيق الأمرين معاً أى الفروق الدلالية ومـــراعاة القالب العروضى يتوقف على إحكام المبدع وتملكه لأدوات صنعته وجودة تأليفها .

ومن يطّلع على الشعر العربى يرى فيه شواهد غنى اللغة ومدى يسرها ومطاوعـــتها فـــى الصياغة والافتنان ، فقد نظم أبو العلاء المعرى فلسفته فى الأخلاق والإلهيات وأصول الحكم وما إليها فى قصائد ومقطوعات نسجها على جمـــيع الحروف الهجائية منوعاً حركات الرويّ بين فتح وكسر وضم وسكون فحصـــل له من ذلك مائة وثلاثة عشر فصلاً لكل حرف أربعة فصول ما عدا الألف فلهـــا فصل واحد للزومها السكون ، وهو مع ذلك يلتزم فى قافيتها ما لا يلزم من قيود وأوضاع (٤) .

وكذلـــك فـــإن الشـــعر العربى بأوزانه وقوافيه وبأعاريضه وأضربه ، وتفعيلاته ومقاطعه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإعراب كما وصفه النحاة ويدل على أصالته لأن تحريك حرفٍ مّا منْه أو تسكينه على نحو يخالف صياغته الأصلية المبنية علـــى الإعـــراب يفسد الوزن ويربك الموسيقى الشعرية فى كثير من الأحيان .

وقـــد اســـتنبط الخليل بن أحمد موازين هذا الشعر وقوانين صياغته من أشـــعار العـــرب الســـابقة عليه ، وقد أدرك هذه العلاقة بين ظاهرة الإعراب وأوزان الشـــعر المستشـــرق الألمانى "نولدكه" عندما قال "إن الصداقة المطلقة لـــبحور الشعر وقوافيه تضمن لنا صلاحية القوانين اللّغوية فى مجموعها لهذه الأشعار . وإن لهجة شديدة الانحراف عن عربية النحاة لا يناسبها مطلقاً بحور الشعر المعروفة (٥) .

لكـــن الناطقين استعملوا اللغة على نحو غير معتاد استعمالاً فنياً ، وهم فـــى هـــذا الاستعمال يعمدون إلى تقوية المعانى المعتادة أو التى بولغ فيها أو إلى

إضـــعاف المعـــانى القوية ، ويعمدون كذلك إلى تحقيق الانسجام والموسيقى بين ألفاظهم الأمر الذى يدفعهم إلى التحول عن الدلالات التقليدية للألفاظ أو عن النطق التقليدى لها وفاء لتلك العناصر الجمالية التى يحرصون عليها عند استعمالهم الفنى للغة ، ومن ثم يخرج استعمالهم الفنى عن التقاليد والقواعد المرعية فى الاستعمال اللغـــوى المعـــتاد [٦] أو المباشر ، الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى زيادة ظواهر التنوع اللغوى فى إطار اللغة الواحدة ، مما تسبب فى وجود صراع بين الاستعمال المباشـــر للغـــة والاســـتعمال الفنى لها .وحين نتفحص مبدأ الاختيار – فى سياق النظرية الثنائية فى الأسلوب – نجد أنه يقوم على أن اللغة –بوصفها نظاما كلياً– تقـــدم للمستعمل عدداً من "البدائل " التى يمكن أن تعبر مجموعة منها عن جوهر معنوى واحد ، أو لنقُلْ : عن " مضمون" واحد ، ولكنها تتباين فيما بينها فى درجة القـــوة التعبـــيرية ، والســـؤال هنا هو : كيف ينهض مبدأ الاختيار أصلاً إذا كان مستعمل اللغة يمارسها بشكل خالص العفوية والتلقائية ؟ .

يمـــارس فـــى هذه الحالة " عاداته اللغوية " وليس اختياراته الأسلوبية الـــتى تتبايـــن أمامهـــا قـــيم "البدائل الممكنة فى النظام " وتتباين وظائفها" وتتباين وظائفها ؛ أى تتباين قوتها التعبيرية .

ومـــبدأ الاختـــيار –لكى ينهض– لابد أن يفرق فيه بين جانبين : جانب إنشاء الرسالة اللغوية وجانب تفسير الرسالة ، واعتمد نموذج ريشارد أوهمان فى أسلوبيته على المعطيات المبكرة لنظرية النحو التوليدى التحويلى [٧] .

وحيـــث إن هـــذه النظرية –فى بدايتها– قد حللت العلاقة بين التراكيب علـــى ضـــوء مفاهـــيم ثلاثـــة هى " البنية العميقة " ، " البنية السطحية" و" قواعد التحويل " فإنها توصلت إلى الاعتقاد بأن صور التراكيب السطحية التى تنتمى إلى بنـــية عمـــيقة واحـــدة ، أى إلـــى مضـــمون دلالـــى واحد ، إنما هى تراكيب "مـــترادفة " ، وأن تلك البنى السطحية المختلفة يمكن ردها إلى هذه البنيية العميقة الواحـــدة عن طريق قواعد التحويل ، وبناء على هذا التصور أقام أوهمان دراسته الأسلوبية على أساس أن الاختلافات بين الأساليب إنما ترجع إلى اختلاف تطبيقات

"قواعد التحويل " ما بين تطبيق مكثف ، أو أقل كثافة " إلخ لذلك يقول تشومسكى " إن أى بحث يحاول تحديد الدلالة دون الاعتماد على النحو يعد عبثاً " (٨) ومن هنا لا يمكن الاعتماد على المعنى وحده حين النظر فى الجمل وتحليلها لغوياً أو العكس ، بل لابد من اختلاط المستويين : النحوى والدلالى فى هذا الصدد ، حيث " إن القبول النحوى لجملة ما لا يتوقف على المعنى المعجمى لعناصر الجملة ولكنه يرتكن إلى نظام عميق يمتلكه المتكلم ، وبه يستطيع أن يميز جملة عن أخرى " (٩) .

[٢]-أ-البدائل فى إطار الوظيفة والقدرة والأداء :

تقابل فكرة البدائل الأسلوبية مجموعة التحويلات التى استندت إليها النظرية التحويلية فى نموذجها التحليلى وعبرت عنها بمجموعة من القوانين والقواعد .

فى إطار مجموعة العلاقات التى استندت إليها النظرية التحويلية فى تحليل المعانى وكيفية التعبير عن المعنى الواحد بعدد كبير من التراكيب وما يحدث للصيغة داخل التركيب هو عكس هذه العملية إذ يتعدد معنى الصيغة بتعدد السياق والمقام ؛ ولهذا فالصيغة الواحدة تسير فى عكس الطريق الذى يسير فيها المعنى فالصيغة الواحدة يتعدد معناها بتعدد التراكيب التى يمكن أن تدخل فيها بينما المعنى الكلى للتركيب يمكن أن يصاغ فى عدد غير قليل من التراكيب وذلك باستعمال نظام البدائل اللغوية والأسلوبية .

ويكون العدول فى الأبنية الصرفية ويقابله عدول فى المعانى لم يكن معهوداً فتنحرف الدلالة إلى دلالة أخرى كما أن الصيغة تصبح صيغة جديدة بهذا العدول فتتغير المبانى وتتغير المعانى ، وفى اللغة الفنية أى فى الشعر يسمح اللغويون بضرائر شعرية وقد تنتقل إلى النثر .

وتمتد ظاهرة العدول عن قواعد الاستعمال المباشر التقليدية إلى كل جوانب البنية اللغوية فيعدل الاستعمال الفنى عن القواعد التقليدية المرعية فى الاستعمال المعتاد للغة فيما يتعلق ببنية الكلمة ونظم الجملة ، حيث يمكن تضمين

الجامد معنى المشتق ، والمتعدى معنى اللازم ، وحيث تنوب حروف الجر بعضها عــن بعض وهلم جرا ، وفى إطار العدول عن قواعد الإعراب يمكن صرف غير المنصرف ، ومنع المنصرف ، والفصل بين المتلازمين ، والحذف وهلم جرا .

والعدول عن المعانى والتراكيب والألفاظ الأصلية فى الاستعمال المعتاد أثــناء الاستعمال الفنى للغة فكرة قديمة فى التراث العربى ، فقد رأى عبد القاهر الجرجانى إنه إذا عدل باللفظ عما يوجبه أصل اللغة " يعنى فى الاستعمال المعتاد والمباشــر " وصف بأنه مجاز بمعنى أنهم جازوا به موضعه الأصلى أو جاز هو مكانه الذى وضع فيه أولاً (١٠) .

وقد لاقى سلوك الناس "وعلى الأخص الأدباء" فى استعمالهم الفنى للغة قــبولاً عــند اللغويــين العرب القدامى " أبيح للشاعر ما لم يبح للمتكلم من قصر الممدود ، ومد المقصور ، وتحريك الساكن ، وتسكين المتحرك ، وحذف الكلمة ما لم تلتبس بأخرى " (١١) .

ويرى سيبويه أنه يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره فى الكلام بشرط أن يضــطر إلى ذلك ، ولا يجد منه بداً ، وأن يكون فى ذلك رد فرع إلى أصل ، أو تشــبيه غير جائز بجائز ، وقد وصف هذا الموقف بأنه مناصرة لموقف الشعراء من هذه القضية (١٢) .

وتمتد الحرية التى يتمتع بها الشاعر إلى حذف نهايات الكلمات فى إطار الترخــيم " ويجوز الترخيم فى الشعر فى غير النداء " (١٣) ، وحذف هاء التأنيث " واعلم أن الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء(هاء التأنيث)فى الوقف،وذلك لأنهم يجعلون المدة التى تلحق القوافى بدلا منها " (١٤)، وتمتد حريته كذلك إلى أنماط من التراكيــب لا تجوز فى الكلام المعتاد فقد أجاز سيبويه للشاعر أن يدخل "أن" على كــاد،وأن يدخــل الأسماء على حروف الاستفهام(١٥)،وجوز كذلك حذف لام الأمر وعملها مضمرة ويرى ابن جنى أن من حق الأديب أن يستعين بأضعف اللغتين إن احتاج إلى ذلك فى شعر أو سجع فإنه مقبول منه غير منعىّ عليه ، أما السبب فى

ذلـــك فهـــو أن الشعر "عند ابن جنى" موضع اضطرار وموقف اعتذار وكثيراً ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله(١٦).

أما ابن عصفور فيجيز فى الشعر وما أشبهه من الكلام المسجوع ما لا يجـــوز فى غيرهما من رد فرع إلى أصلى ، أو تشبيه غير جائز بجائز ، اضطر إلـــى ذلـــك أو لم يضطر ، لأنه فى موضع قد ألفتِ فيه الضرائر ، وقد ساق ابن عصفور من الأمثلة ما تغطى العدول فى مختلف جوانب البنية فى اللغة من زيادة ، ونقص ، وتقديم ، وتأخير ، وإبدال فيما يتعلق بالأصوات ، وحركات الإعراب ، والحـــركات الموجـــودة فـــى بنية الكلمة ، وزيادة كلمات أو حذفها ، وكذلك تقديم بعض الكلام على بعضه ، وإبدال كلمة بكلمة أخرى وهلم جرا(١٧).

ومـــن يـــنظر فـــى معجـــم من المعاجم (يفترض فى المعجم أنه يتبنى الدلالات المباشرة لا المجازية) يرى كيف اقتحم الاستعمال الفنى حصونه وكيف لـــم يجـــد صانع المعجم بداً من إدخال الكثير من الاستعمالات المجازية فيه الأمر الـــذى يشـــير فى النهاية إلى أنها صبحت جزءاً لا يتجزأ من البنية اللغوية ، وقد خصص الزمخشرى لمثل هذه الاستعمالات فى معجمه الذى أسماه " أساس البلاغة " السياق هو الذى يحدد دلالة الكلمة من ناحية ، ويبعد المعانى الأخرى التى يمكن أن تشـــترك معها من ناحية أخرى ويصرف المجاز من ناحية ثالثة ، فالذى يعين قـــيمة الكلمة إذن إنما هو السياق : إذ إن الكلمة توجد فى كل مرة تستعمل فيها فى جو يحدد معناها تحديداً مؤقتاً .

والســـياق هو الذى يفرض قيمة واحدة على الكلمة بالرغم من المعانى المتنوعة التى فى وسعها أن تدل عليها .

والســـياق -أيضـــا- هو الذى يخلص الكلمة من الدلالات الماضية التى تدعها الذاكرة تتراكم عليها ، وهو الذى يجعل لها قيمة (حضورية) ، ولكن الكلمة بكل المعانى الكامنة ، توجد فى الذهن مستقلة عن جميع الاستعمالات التى تستعمل فيها، مستعدة للخروج والتشكل بحسب الظروف التى تدعوها(١٨).

وإذا كـــان السياق هو الذى يحدد المعنى فلا داعى لخوف من قال : إن كثرة المعانى داعية للإبهام ، واللغة للإفهام .

والســـياق أيضاً هو الذى يقطع الطريق على تداعى المعانى المتزاحمة على اللفظ ، ويجعل القيمة الحضورية للمعنى الواحد المقصود . مع أن الكلمة فى المشـــترك مشـــحونة بمعانيها ، تتحفز للخروج والظهور ، والمتكلم يضع المعنى المراد فى الإطار المطلوب المعين على الفهم والمحدد للمعنى .

يحلل أنصار المدرسة اللغوية التحويلية كل جملة إلى عناصرها اللغوية الأولية فى مستوى دعوه بالمستوى أو التركيب العميق (Deep Structure) لتلك الجملة ، كأن نقول مثلاً أن الجملة التالية :

الرجال الموسرون العقلاء يتصرفون بحكمة تتألف فى المستوى العميق من العناصر اللغوية التالية :

(اســم + تعــريف + تذكير + جمع) + (صفة + مطابقة للاسم) + (صفة + مطابقة للاسم) + (فعل + الزمن + الحاضر + ضمير + مطابقة للاسم) + حرف جر (اسم+ نكرة + إفراد) .

وأن هــذه العناصـــر عناصر لغوية مجردة ، تحتاج لكى تصبح جملة حقيقية إلى ما يلى :

أولاً : قواعـــد صـــرفية تجمع كل مجموعة منها موضوعة بين قوسين بحيث تتألف منها كلمة معينة .

ثانـــياً : قواعد صوتية تحول كلاً من تلك الكلمات إلى مجموعة من الأصوات المتصلة (أى إلى طريقة نطق الكلمة فعلاً) .

ثالثاً : قواعد معنوية تعتمد على الكلمات ودلالاتها وعلى العلاقات بينها بحيث تعطينا معنى الجملة الكامل .

وقد نجح أصحاب هذه المدرسة فى وضع عدد كبير مترابط من القواعد الأولى والثانية والثالثة ، وأضافوا إليها القواعد التحويلية التى يمكن

أن تحـــول سلســـلة العناصر المذكورة إلى جمل متشابهة من حيث المعنى ولكنها مختلفة من حيث البنية الشكلية الظاهرة ، كالجمل التالية مثلاً .

- الرجال الموسرون العقلاء يتصرفون بحكمة .
- إن الرجال الموسرين العقلاء هم الذين يتصرفون بحكمة .
- تصرف الرجال الموسرين العقلاء تصَرَف حكيم .
- إن التصرف الحكيم هو الذى يقوم به الرجال الموسرون العقلاء .

كما يمكن أن نحولها إلى صيغة الاستفهام ، نحو :

- هل الرجال الموسرون العقلاء يتصرفون بحكمة ؟
- أو : هل يتصرف الرجال الموسرون العقلاء بحكمة ؟
- أو : من يتصرف بحكمة ؟
- أو : هل تصرُفُ الرجال الموسرين العقلاء حكيم ؟

كما يمكن أن نحولها إلى صيغة النفى ، نحو :

- الرجال الموسرون العقلاء لا يتصرفون بحكمة .
- أو : لا يتصرف الرجال الموسرون العقلاء بحكمة .

إلى غير هذا من الأشكال المختلفة من الجمل ذات المعانى المتشابهة .

وقد قال هؤلاء ، أن القواعد الكاملة للغة ، إذا كان لها أية قيمة فعلاً ، وإذا كانـــت تعـــبر عـــن النظام الشامل للغة ، ينبغى أن تتمكن من توليد جميع الجمل الصـــحيحة التركيـــب ولا جمل غيرها ، كما يجب أن تولد الجمل ذات المعانى المقبولة فقط .

وقد واجهتهم مشكلة القواعد التى من النوع الرابع أى المتعلقة بالمعانى لأن الأنـــواع الثلاثة الأولى من القواعد المذكورة يمكن أن تولد جملاً صحيحة لغوياً ،

ولكنها غير مقبولة من حيث المعنى . وسبب عدم قبول بعضها أنها جمل لا معنى لها إطلاقاً .

فـــ " هايمز " من أنصار المدرسة الاجتماعية وهو يدخل فى الدراسة نية المتكلم وقدرته ووظائف الوحدات اللغوية وإمكانات توظيفها .

إن الـــنمط الوظيفى الذى اقترحه هايمز Hymes يعد فى جوهره رد فعل للتـــيار العقلانى الذى نشره تشومسكى وأتباعه منذ منتصف الستينات . لقد قصر تشومســـكى معـــرفة الفـــرد بلغـــته علـــى الملكـــة الذهنية التى سماها " القدرة" copetence ، والجانب التنفيذى الذى سماه " الأداء " perfrmance ، والقدرة تتمـــثل فـــى تمكن الفرد من القواعد الضمنية underlying rules التى يلجأ إلى استعمالها أثناء الأداء . أما الأداء فهو الاستعمال الفعلى للغة (١٩) .

وقد عالجت الأسلوبية التركيبية Cyntactic Stylistics الطاقات التعبيرية الكامـــنة فـــى أشـــكال التركيب النحوى للجمل وذلك مثل ما يحدث –لاعتبارات تعبـــيرية– من تقديم وتأخير ، وحذف ، واختيار بدائل تركيبية لصيغة بالتعبير عن الجوانب الوجدانية – مثل : التعجب ، والمدح والذم ، والاستفهام المجازى ..... إلـــخ ، وهذا المستوى من مستويات البنية اللغوية نال حظاً من اهتمام البلاغة عبر تاريخهـــا الممـــتد ، وفـــى هذا السياق يقرر " بالى" أن كثيرا "من الحيل التركيبية يصـــدر عن حركة الوجدان " (٢٠) ، فمثلا ظاهرة "دمج الجمل " واستعمالها لتؤدى معـــنى الكلمة الواحدة إنما تعود إلى ميل العناصر الانفعالية " إلى وقف التحديدات الفاصلة بين أجزاء الجملة المنطقية أو التحليلية " (٢١) .

وتســـهم العلاقات الأفقية والاستبدالية فى تشكيل النص الشعرى وما يقابلها مـــن ظواهر عند النحويين وهى التعاقب فى مقابل الاستبدال – والتضام فى مقابل التحليل الأفقى .

والمحور التركيبى يشمل كثيراً من العلاقات النحوية كعلاقة الإسناد والتبعية ، والتضام ، والتعدية ، والربط ، وغيرها من العلاقات وعلاقة التضام لكونها أكثر العلاقـــات شـــيوعاً فـــى أبواب النحو ، ومن ثم يكون هناك تشابه واختلاف بين

التعاقـــب والتضام ، أما التشابه فظاهرة تتدرج داخل المنظومة اللغوية ، والتعاقب يُعَـدُّ أحـد مظاهر المحور التقليبي أو التبادلي في اللغة ، أما التضام فيُعَدُّ إحدى العلاقات التركيبية الأفقية في النحو العربي .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فالتعاقب يختص بالتبادل بين الكلمات ، أما التضام فيتعلق بالتلازم بين العناصر اللغوية لتكوين الجمل والتراكيب .

ونســتطيع أن نفسّر الحركة الناشطة التي قامت بها اللغة العربية في سبيل الاحتفاظ بتوازنها بين هاتين النزعتين حتى استطاعت العربية بذلك أن تزداد على مر العصور قوة وحيوية وازدهاراً .

ولكــن ما حقيقة الصلة بين النظامين في مسيرة التغير اللغوي ، وما الذي أدت إليه هذه الحركة الناشطة التي قامت بها العربية على مدى آلاف السنين حتى استطاعت أن ترعى هذه الصلة وأن تتعهد أمر التنسيق بينهما وأن تحتفظ بتوازنها بين نظام قديم عتيق يحافظ على قدمه ، ونظام ينمو ويتجدد وينطلق نحو النضوج والكمال والكفاءة والأداء .

[٢]-ب-العلاقة بين طرق التعبير وألوان البدائل :

هــناك عــبارات وردت فــي كتاب هنري فليش [٢٢] يقول فيها إن الصيغ القديمة -صيغ الضمائر ونحوها- تنتسب إلى أساس لغوي قديم يعسُر تحديده تماماً : قال:(ولعل هذا القدم هو الذي أبقى عليها خارج النظام الثابت للأسماء والأفعال).

وقوله أبقى عليها خارج النظام .... إلخ) كلام موهم ، فقد يتبادر إلى ذهن ســامعه أن هــذا الــنظام الثابت للصيغ الكاملة ، أي نظام التحول الداخلي قد نشأ وتكوّن بعيداً عن نطاق الصيغ القديمة وتأثيرها .

وهذا تصور غير صحيح ، فالصيغ القديمة ، مهما يختلف نظامها ، لم تكن بمعــزل عــن نظــام التحول الداخلي للأسماء والأفعال ، وإنما كان نظام التحول الداخلــي امــتداداً لهـــا أو كانت الصيغ التي جمدت على حالها القديم -وهي أقدم

وأعـرق مـن الصـيغ التى استكملت نموها ، بمثابة أمهات لهذه الصيغ الكاملة أوجدّات لها .

وفـى تقديـرنا أن الصـيغ القديمة كان لها –فى مسارها التاريخى دوران كبيران عبّرت بهما عن خطة التوازن التى احتفظت بها اللغة بين عامل المحافظة مـن ناحـية ، وعامل التجديد والابتكار من ناحية أخرى . أما الدور الأول ، فهو حرصـها الشديد على أداء دورها فى نطاق وظائفها القديمة ، ومواصلة استعماله على ألسنة الناطقين إلى يومنا هذا .

أمـا الدور الثانى فهو ما قدمته على مدى آلاف السنين ، من عناصر أولية وبـذور حـيوية ، كـان لها الأثر الأكبر فى تنمية اللغة واستكمال النظام النحوى والصرفى فيها .

لقـد تكون نظام الصيغ الكاملة ذات التحول الداخلى ، فى أحضان الصيغ القديمة الناقصة ، ونما وترعرع بفضل طاقات الصيغ الناقصة ، التى فجرتها اللغة لإشباع طموحها نحو التجديد والابتكار .

ولم يتكون نظام التحول الداخلى دفعة واحدة ولم يكن حدثاً مفاجئاً فى تاريخ اللغـة ولكنه كان يتدرج فى مراحل على سلم التغيير اللغوى وأخذ يتكامل بفضل اسـتثمار طاقـات الصـيغ الناقصة التى كانت بدورها منذ زمان أقدم بكثير تنمو وتـتدرج فى مراحلها حتى وقفت على حدود وظائفها القديمة التى ظلت تمارسها إلـى يومـنا هذا . ولا جدال فى أن العربية الفصحى ، قد تفوقت على غيرها من حيـث قدرتهـا علـى الاحتفاظ بتوازنها بين نزعات التقليد والتجديد فى حياة هذه الصـيغ ، فاحتضـنت الصـيغ القديمة ، واستثمرت طاقتها ، حتى أصبح النظام النحوى نظاماً موحداً متكاملاً يتعايش تحت لوائه القديم والجديد ، ويتبادلان التأثير والتأثر ، وتعيش الصيغ القديمة فى جو من النضوج اللغوى ، متعاونة مع الصيغ الكاملـة طامحةً إلى التشبه بها والقرب منها ، ومن هنا تنوعت طرق التعبير عن المعنى الواحد وأساليبه ، وتعددت وفقاً لذلك ألوان البدائل الأسلوبية .

والوجه فيها أن هذه الاستعمالات دليل على أن فى العربية فى هذا العصر المستقدم شيئاً من عدم الاستقرار وخروجاً عن الكثير الشائع ، وهو من غير شك بقية من آثار المراحل السابقة لهذه الفترة التاريخية ، تلك المراحل التى لم تكن فيها العربية لغة تصرفها قواعد عامة ذات أسس ثابتة .

أما النحاة فلم يكن فى منهجهم النظر التأريخى ولم يلتفتوا إلى ما نسميه فى عصرنا بالتطور اللغوى .

وجاءت فى العربية القديمة استعمالات "فُعِل " أو ما سمى بالمجهول مسنداً إلـى مرفوعه مفسَّراً بالفعل نفسه على بناء " فَعَلَ " مسنداً إلى مرفوعه أيضاً نحو قولهم :" أُسِر ذُوَابُ أَسَرَه مُرَّةُ " (٢٣) .

أو يـأتى بـناء "فُعِل" مسنداً إلى مرفوعه مفسراً بفعل آخر فى معنى الفعل الأول كقولهم :" قُتِلَ النعمان رماه رجل من أهل اليمن " (٢٤) .

ووضـع هذيـن البناءيـن إلى جوار بعضهما مفيد من الناحية اللغوية ففى الجملة الأولى إسناد لـ " فُعِل " المجهول إلى الفاعل لغة المتصف بالحدث الواقع عليه الاسم وتفسير هذه الجملة بأخرى فيها الفعل على بناء " فَعَل " للمعلوم للكشف عـن الفاعل الحقيقى . ومن هنا يتبين لنا أن الإتيان بـ" فُعِل " على المجهول لم يكـن الغـرض منه كما يقول النحاة الجهل بالفاعل أو طيه عن عمد من القائل ، وإنمـا هو طريقة فى التعبير تؤدى غرضاً معيناً ، على أن اتباع هذا الأسلوب لا يعـنى أن البـناء للمجهـول " فُعِل " معدول عن البناء للمعلوم " فَعَل " ، بل على العكس من ذلك فهو يعنى أن " فُعِل " بناء آخر .

وللغة مستويات منها المستويات اللغوية من شعر ونثر وخطابة ومستويات الأداء المتـنوعة والوظـائف المتنوعة للتراكيب ، وهذا التنوع بأكمله يؤثر على المكونات ومعانيها ووظائفها الدلالية والنحوية .

فتطلـــب فـــيه الإصابة والإفادة ، وإفهام المعانى المعترضة على وجه بديع وترتيـــب لطيف ، وإن لم يكن معتدلاً فى وزنه ، وذلك شبيه بجملة الكلام الذى لا يتعّمل فيه ، ولا يتصنّع له .

وللشبكات الدلالية المختلفة استعمالات متنوعة ولكنها جميعاً تتكون من عقد ووصـــلات تشرح العلاقات بين حالات معلومية ، وقد كانت تشرح العلاقات بين حـــالات نحوية ، ومن هذه العلاقات ذاتها ينشأ التفاعل بين الكلمات السطحية فى المواقـــف ، والتحام معانى الكلمات ، وتفضيل استعمال بعض المعانى على بعض فى موقف ما ، وبه أيضاً يضيق مجال استعمال الاختيارات النحوية (٢٥) .

ومـــن خـــلال تأكـــيد " هاليدى" على مكانة علم الدلالة فى الأسلوب (٢٦) ، وتأكـــيده علـــى أن وظائف اللغة تؤثر على بنيتها (٢٧) ، فإن الأسلوب عنده يكون قائماً فى كل اختيار لغوى ، بما فى ذلك اختيار موضوع الحديث (٢٨) .

فالنظام اللغوى عند هاليدى شبكة من الاختيارات الوظيفية المتقابلة على كل مستويات هذا النظام :

أ- *المستوى الصوتى* : الأصوات المجهورة فى مقابل المهموسة ، والصوامت فى مقابل الحركات ، والشديدة فى مقابل الرخوة ... إلخ .

ب- *المســتوى الصرفى* : التقابلات القائمة فى إطار مقولة العدد : المفرد والمثنى والجمع ، والتقابل فى إطار مقولة النوع : المذكر والمؤنث ، والتقابل فى إطار مقولة التعيين : النكرة والمعرفة ... إلخ .

ج- *المستوى النحوى* : الجملة الفعلية فى مقابل الاسمية ، والاستفهامية فى مقابل الخبرية ، والجملة البسيطة فى مقابل المركبة أو الموسعة .... إلخ .

د- *المستوى الدلالى* : أسماء المحسوسات فى مقابل أسماء المعانى ، المحسوسات الحـية فـــى مقابل المحسوسات غير الحية ، المحسوسات الحية الإنسانية فى مقابل المحسوسات الحية غير الإنسانية .... إلخ .

ومـــن ثـــم فإن كل اختيار يقوم به الكاتب يمكن أن يُرى على ضوء خلفية مقابل آخر،ومن خلال هذا التقابل يمكن أن يتكشف لنا مغزى هذا الاختيار أو ذاك.

لقد أضحى البحث الدلالى ينزع إلى النظر إلى الوحدات المعجمية من حيث علاقـــة بعضها ببعض أكثر من النظر إليها من حيث علاقاتها بما تحيل عليه فى العـــالم الخارجى ، ويعزى هذا التوجه إلى تأثير معالجة مُنظِّرى الحقل الدلالى فى دراستهم للوحدات المعجمية .

كمـــا أن حســـن التصرف فى استعمال الأداة على اختلاف معانيها وتعدد أغراضها يحتاج إلى ثقافة مقصودة ودرس موصول بالحس اللغوى وتذوق المعنى

وهذا يتجلى أوضح ما يكون فى حروف الخفض أو الجر .

فـــإن قدامى النحاة يذكرون أن تلك الحروف يختص كل حرف منها بمعنى واحد أو أكثر .

ويذكرون أن بعضها يستعمل بمعنى البعض الآخر .

مـــثال ذلـــك قولهم إن "على" تكون بمعنى "فى" أحياناً ، كما فى قوله تعالى ﴿ ودخل المدينة على حين غفلة من أهلها ﴾ (٢٩) .

ولـــو صح هذا لكان استعمال "على" فى هذا الموضع استعمالاً غير دقيق ، وكان أولى أن يستعمل الحرف الذى يناسب المعنى فلا يستعمل الحرف الدال على الاستعلاء فى معنى الظرفية .

والواقع والحقيقة غير ما يقولون ، لأن "على" هنا بمعناها لا بمعنى "فى" .

فالظرفية موجودة فى اسم الزمان الذى دخلت عليه وهو "حين" ، وهذا هو الـــذى حملهـــم علـــى القول بأن "على" هنا للظرفية ، والتعبير هنا صورة لابد أن يتمثلها القارئ أو السامع .

فالدخول على "حين غفلة فيه صورة تشبه الانقضاض والتسلط ، وهذا هو معنى الاستعلاء .

ومــثل هــذا هو المقصود بالحس اللغوى ، الذى لا ينظر فى معنى اللفظ نظرة آلية ، وإنما يتمثل المعنى حياً يتأثر بما حوله ويؤثر فيه ، ويدرك أن التعبير باللغــة فن يستعمل وسائل الفن وأساليبه ، وأن الدقة فى فهم المعانى وتصورها ، وتناقل الأفكار وتداولها إنما تقوم على الدقة فى التعبير .

وإصابة الغرض المقصود تقوم على الإصابة فى وضع الألفاظ مواضعها[٣٠] ، يقــول كريســو (أحد تلاميذ شارل بالى) : " إن مهمتنا هى أن نفسر الاختيار الذى يقوم به المتكلم فى كل قطاعات اللغة المختلفة ليعطى قوله الدرجة القصوى مــن التأثــيرية " [٣١] . أيضــاً تفسير الاختيار فى تحقيق الدقة الدلالية ، وأقصى درجــات التعبيرية والتأثيرية عن طريق ترك الاستصحاب اللغوى واختيار البديل الأســلوبى ، ويــتم هذا من خلال اتباع البحث منهج التحليل اللغوى linguistic analysis للتراكيــب فــى ضــوء كل الظروف السياقية " اللغوية وغير اللغوية " المحــيطة بالتركيب ، ودمج هذا التحليل فى تفاعل لغوى مع دلالة التركيب ليظهر الفــرق الدلالــى بين " مغزى " التركيب الأصلى والبديل الأسلوبى ليتضح أيهما الأدق والأكــثر ملاءمة لسياقه وحمل كلمة معنى أخرى هو ما عرف بالتضمين ، أعنى تغير وظيفة الكلمة لتغير معناها .

وقد ذكر " ابن الشجرى " فى " أماليه " قدراً من شواهد التضمين .

قال تعالى: ﴿ واصبر نفسك مع الذين يدعون ربهم ﴾[٣٢] الصبر فى قولك :

صبرت على كذا ، صبرت عن كذا

معناه : حبست نفسى عليه ، وحبستها عنه ؛ فلذلك تعدى " اصبر" فى الآية الكريمة بغير واسطة ؛ لأن المعنى : احبس نفسك [٣٣] .

وهــذه الآية هى الموضع الوحيد الذى تعدى فيه الفعل بنفسه وهو فى بقية المواضع التى استعمل فيها القرآن الكريم إما مذكوراً بدون متعلق،أو متعدياً بعلى.

وحــروف الجر قد ينوب بعضها مناب بعض لهذا السبب أى تضمن الفعل معنى فعل آخر ؛ فقد تعدى " الرفث" بإلى فى قوله تعالى : ﴿ أحل لكم ليلة الصيام

الرفــث إلى نسائكم ﴾ (٣٤) وأنت لا تقول : رفثت إلى النساء ولكنه جئ به محمولاً على "الإفضاء" الذى يراد به الملامسة فى مثل قوله تعالى : ﴿ وقد أفضى بعضكم إلى بعض ﴾ (٣٥) .

وقــد تعــدى " يخالف " بعن فى قوله تعالى :﴿ فليحذر الذين يخالفون عن أمــره ﴾ (٣٦) لأنه محمول على ينحرفون عن أمره ، أو يروغون عن أمره ، وهو عادة لا يحتاج إلى حرف جر ، تقول : خالفت زيداً وقد تعدى "رحيم " بالباء فى نحو ﴿ وكان بالمؤمنين رحيما ﴾ (٣٧) حملاً على " رءوف " فى نحو ﴿ بالمؤمنين رءوف رحيم ﴾ (٣٨) ، يقال : رأفت به ولايقال : رحمت به ، بل رحمته ولكنه لما وافقه فى المعنى نزل منزلته فى التعدية .

وشبيه بهذا قوله تعالى : ﴿ من بعد أن أظفركم عليهم ﴾ (٣٩) فالجارى على ألســنتهم : ظفــرت به ، أظفرنى الله به ، ولكن جاء " أظفركم عليهم " محمولاً على أظهركم عليهم .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ ولا تعد عيناك عنهم ﴾ (٤٠) أى لا تجاوزهم عيناك ، مــن قولـــه : لا تعدُ هذا الأمر ، ولا تتعدّه أى لا تتجاوزه ، ولكنه أوصل إلى المفعــول بعن حملاً على المعنى ؛ لأنك إذا جاوزت الشئ وتعديته ، فقد انصرفت عنه ، فحمل " لا تعد عيناك عنهم " على : لا تتصرف عيناك عنهم .

ومعـــنى الرفع فى " ولا تعد عيناك عنهم" يؤول إلى معنى النصب ، فمعنى لا تتصـــرف عيـــناك : لا تصـــرف عينيك ؛ فالفعل مسند إلى العينين ، وهو فى الحقيقة موجه إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، كما قال : " فلا تعجبك أموالهم"(٤١) فأسند الإعجاب إلى الأموال ، والمعنى : لا تعجب يا محمد بأموالهم (٤٢) .

وقريـــب مما سبق دلالة بعض الأفعال على النفى ؛ فإلا تدخل موجبة للنفى الذى يتضمنه الفعل " أبى" فإذا قلت : أبى زيد أن يقوم فقد نفيت قيامه ، فإذا قلت : أبى زيد إلا أن يقوم ، فقد أوجبت بإلا قيامه ؛ لأن المعنى : لم يرد إلا أن يقوم . وفى التنزيل : ﴿ ويأبى الله إلا أن يتم نوره ﴾ (٤٣) أى لا يريد الله إلا إتمام نوره.

وقولهـــم : أبى يأبى مما شذ عن القياس لمجيئه على فعل يفعل بفتح العين مـــن الماضـــى والمستقبل ، وليست عينه ولا لامه من حروف الحلق وكان قياسه يأبى مثل يأتى ، وقد يكون لأنهم حملوه على " منع" ؛ لأن الإباء والمنع نظيران ، فحملوه على نظيره ، كما حملوا " يذر" على "يدع" لا تفارقهما فى المعنى ، وإن لم يكن فى "يذر " حرف حلقى (٤٤) .

وكـــأن التضمين له تأثيره فى الصيغة ، كما أن له تأثيره فى التركيب ومن هذا استعمال قل ، وأقل فى النفى ، بل إن "رُبَّ" " التى وضعت للتقليل ، لها صدر الكلام ، بمنزلة "ما" النافية ؛ لأن تقليل الشئ مضارع لنفيه ، ولذا نجدهم يستعملون " إلا " مع "قل" ، و" أقلّ " فيقولون : قل رجل يقول ذلك إلا زيد ، أقلُّ رجل يقول ذلك إلا زيد كما تقول : ما رجل يقول ذلك إلا عمرو (٤٥) .

وثمة أمر مهم آخر فى دراسة الجملة ، وهو العناية بصيغ المسند فعلاً كان أو غير ذلك .

فالمســـند أو الوصـــف يكون مرة فعلاً صريحاً ويكون فرعاً من الفعل أو أصلاً له مرة أخرى .

وأعـــنى بذلـــك الأسماء المشتقة من الفعل كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل،وكذلك المصادر التى تستعمل خالصة لمعنى الحدث.

ولنضرب مثلاً على ذلك يوضحه قبل كل شئ .

فنحـــن نســـتطيع أن نسند القيام إلى زيد أو نصف زيداً بالقيام على وجوه عديـــدة يختص كل منها بهيئة أو زمن معلوم . نقول : يقوم زيد ، وقام زيد ، وقد قـــام زيد ، وزيد قائم ، وقيام زيد خير من قعوده ، وكان زيد قائماً ، وكان زيد قد قام ، وكان زيد يقوم ، وقياماً زيداً ، وسيقوم زيد ، وكان زيد سيقوم ، وأقائم زيد؟ وقم يا زيد ، وليقم زيد .

وكـــل واحـــد مـــن هذه التراكيب يدل على معنى وزمن مختلف عن معنى الآخر وزمنه .

وترتــبط ازدواجــية الأسلوب بازدواجية تتصل بالأداء اللُّغوى عموماً من خلال مستويين :

الأول : مســتوى الأداء الفــنى فــى " الشعر والخُطب والرسائل " ، وهذه الثلاثة أصول ما يبين فيه التفاصُح ، وتقصد فيه البلاغة .

والثانى : مستوى الأداء المألوف ، وهو الكلام المستعمل في المحاورات ، ويتميز بشدة التفاوت فيه ، لأن التعمُّل فيه قليل (٤٦) .

وبمــا أن المستوى الأول هو مجال المقارنة لإظهار التميُّز والتفوُّق ؛ فإن طبــيعة الأســلوب ترتبط بالمستوى اللغوى الذى يرد فيه ؛ لأن لكل منها خواصه الفنية التى تتطلب نظمها فى أسلوب يلائمها .

وكذلك القرآن ، فإن له أسلوباً منفرداً فى الفصاحة " والمتناهى فى الفصاحة والعلم بالأساليب التى يقع فيها التفاصُح متى سمع القرآن عرف أنه معجز " (٤٧) .

فإدراك اللسان العربى ، وتعرُّف أساليب الكلام فيه ، ووجوه تصرُّف اللغة ومعــرفة القدر الذى ينتهى إليه وُسعُ المتكلم من الفصاحة ، ومعرفة ما يخرج عن الوســع ويتجاوز حدود القدرة هو وسيلة إدراك الإعجاز ، كما هو وسيلة التمييز بين الأجناس المختلفة من الخُطب والرسائل والشعر (٤٨) .

ويبدو أن الباقلانى قد اتخذ من تقسيم أنواع الأداء طريقاً لإثبات تفرُّد القرآن وانفصاله عنها ،سواء فى ذلك ضروب الصناعة التى يعرفها الشعراء ويستعملونها فــى شــعرهم ، أو ضــروب الصناعة وطرقها فى الكلام المعدل المسجوع ، أو الموزون غير السجع ، أو الذى يرسل إرسالاً ؛ " ذلك أن نظم القرآن على تصرُّف وجوهــه ، وتبايــن مذاهبه ، خارج عن المعهود من نظم جميع كلامهم ، ومُباين للمــألوف مــن ترتيب خطابهم ، وله أسلوب يختص به ، ويتميز فى تصرُّفه عن أساليب الكلام المعتاد .

والقرآن خارج عن هذه الوجوه ، ومُباين لهذه الفرق .

وأنه ليس من باب السجع ، ولا فيه شئ منه ، وكذلك ليس من قبيل الشعر ، لأن من الناس من زعم أنه كلام مسجع ، ومنهم من يدّعى فيه شعراً كثيراً .

" فهذا إذا تأملته بين – بخروجه عن أصناف كلامهم ، وأساليب خطابهم – أنــه خــارج من العادة ، وأنه معجز ، وهذه خصوصية ترجع إلى جملة القرآن ، وتميّز حاصل فى جميعه " (٤٩) .

وكذلــك الأمــر بالنسـبة لألــوان الأداء التى تعتمد على نوع من الإيقاع الموســيقى كالشعر مثلاً ؛ ذلك " أن الفصحاء منهم حين أورد عليهم القرآن ، لو كــانوا يعــتقدونه شــعراً ، ولــم يروه خارجاً عن أساليب كلامهم ، لبادروا إلى معارضــته ؛ لأن الشــعر مُسخّر لهم مسهل عليهم ، ولهم فيه التصرُّف العجيب والاقتدار اللطيف " (٥٠) .

ومن اللافت للنظر أن ازدواجية الأسلوب قادت الباقلانى إلى ربط الأسلوب بصــاحبه ربطــاً محكمــاً على غير المألوف فى الدَّرْس القديم ، فالكلام إنما يفيد الإبانة عن الأغراض القائمة فى النفوس ، وهذه الأغراض لا يمكن التوصُّل إليها بأنفسها ، بل هى محتاجة إلى ما يعبر عنها ، ومن هنا تكون قيمة الأسلوب بمقدار تعبيره عن هذه الأغراض ، فما كان أقرب فى تصويرها ، وأظهر فى كشفها للفَهْم الغائــب عــنها ، وكــان مــع ذلك أحكم فى الإبانة عن المراد ، وأشد تحقيقاً فى الإيضاح عن المطلب ، وأعجب فى وضعه وأرشق فى تصرُّفه وأبرع فى نظمه – كان أولى وأحقّ أن يكون شريفاً .

وأن يكــون مبانياً لغيره من مستويات العربية الأخرى وسر هذا التباين هو ألوان البدائل التى يمكننا تحديدها عند مقابلته أو معادلته بالأساليب العادية .

[٣]– توزيع الظواهر اللغوية وافتراض الأساليب :

أ – بدائل الجملة بين النظام والاستعمال : تمثل الجملة لب النحو وجوهره ، لكونها تعبر عن المكونات المباشرة والعلاقات القائمة بينها فى نظام موحد.

إنها تشكل صلب البحث النحوى ، ومحوره الأساسى ، فالنحو معنى بالوصف اللغوى لمختلف الجمل المفيدة .

لقد كان النحاة يهدفون فى المقام الأول إلى تحليل وتفسير الجمل النحوية والأسس التى تقوم عليها ، كما كانوا يحاولون توضيح أبواب النحو ، ووجوهه ، وتمييز قوانينه فى إطار نظرية العلاقات النحوية داخل الجملة ، بتوخى المعانى النحوية ، الناتجة عن الإعراب والعامل والمعمول . وفى ثنايا هذا كله لا تهمل الكلمة ، فإهمالها غير وارد ، إذ تعد من مكونات الجملة المفيدة .

وليست الجملة نوعاً واحداً ، أو نمطاً ثابتاً ، بل منها البسيطة والمركبة ، والاسمية والفعلية ، والاستفهامية ، والدعائية ، والندائية ، والظرفية ، والاعتراضية ، وغير ذلك من التراكيب المختلفة . ولا شك أن كل نوع من هذه الجمل يعتمد على عدد من العناصر التى تتآلف فيما بينها لتشكل نسيج الجملة على نحو معين ، وهذه العناصر تتبع نظاماً معيناً فى ترتيبها داخل كل جملة ، وهذا الترتيب لا يتخذ نظاماً معيناً فى ترتيبها داخل كل جملة ، ولا يثبت على حال واحد ، بل يتعرض للتغيير من تركيب إلى تركيب ، ومن جملة إلى جملة ، أما الترتيب والحدود الفاصلة فهى من عمل النحاة (٥١) .

فقد نقد المعاصرون تقسيم القدامى الأبواب على العوامل وليس على الاستعمال والوظائف فلم يكن البحث التاريخى الإطار الوحيد الذى نُوقش فيه موضوع أقسام الكلم ، فقد نوقش أيضاً لذاته من قبل اللّغويين العرب المعاصرين ، الذين نقدوا واقترحوا استبدال القسمة الثلاثية " اسم فعل حرف " بتبويبات أخرى بدت لهم أفضل منه ونتّخذها منطلقاً للسؤال الأساسى وهو معرفة مدى مطابقة تقسيم الكلم الذى خلّفه القدامى لمعطيات لسانهم .

فالنحاة القدامى حين درسوا النحو درسوا اللّفظ ونعنى بذلك الإعراب وأهملوا المعنى . وعلى هذا الأساسى انتقد الأستاذ إبراهيم مصطفى (٥٢) تبويب بعض الوحدات اللّغوية حسب عملها الإعرابى لاحسب معناها . وهو تبويب فوّت عليهم من وجهة نظره دراسة الأساليب .

وقد مثّل لذلك بالنفى والتأكيد والزمن .

فعـــاب على القدامى الجمع بين كان وليس لاجتماعهما فى العمل الإعرابى واقترح أيضاً تبويب أدوات النفى على أساس معناها . كما عاب عليهم الجمع بين إن المؤكدة وأن الواصلة وليت على أساس تماثلها فى العمل واقترح أيضاً تبويب الأدوات والوحدات اللّغوية التى تفيد التأكيد على أساس معناها لا عملها الإعرابى. أما ما قاله فيما يتعلق بالزمن فيمكن أن نعدّه نقداً لتبويب باب الفعل فى العربية .

فالـــنحويون عـــندما يقولون إن النعت يكون فى الأصل بالمشتق أو بما هو مؤول بالمشتق كانوا ينظرون إلى المشتق على أنه بمعنى الفعل ، والفعل هو الدال على الحدث ، والحدث هو الذى يسند إلى ما يتصف به ، وكان الأولى أن يقال إن الوصف لا يكون إلا بالجملة التى يتحول الفعل فيها إلى وصف " اسم فاعل أو اسم مفعــول أو صفة مشبهة " ، وقد ربط النحويون بين كل من الخبر والنعت والحال فى بعض الخصائص ، فكل منها يكون مفرداً وجملة ، وكل منها يمكن أن يتعدد ، وكـــل مـــنها –إذا كان جملة – لابد أن يتصل به ضمير يعود إلى ما يساق له من مبـــتدأ أو منعوت أو صاحب حال ، فالأصل فى هذه ، بناء على هذا ، هو الجملة التى يتحول الفعل فيها أحياناً إلى " وصف" (٥٣) .

وإن مـــن خصـــائص أساليب العربية ومن أعلى مزاياها تنشيط السامع أو القـــارئ ، بإشراكه فى صوغ العبارة ليكون أوعى بما يلقى إليه ، وأحرص على الانـــتفاع بـــه والتأثر بمعناه ، لأنه أدرك بعضه بنفسه ، ولم يتلقَّه كما يتلقى الخبر القابل للتصديق والتكذيب .

وإن من براعة الأديب والمنشئ أن يكون بصيراً بمواطن الإيحاء والإشعاع فى الألفاظ وفى التراكيب ، فيكون ذكره إياها والاكتفاء بما توحى به وما تدل عليه مـــن ألفاظ وتراكيب سبيلاً إلى ذكره ، فيكون الحذف حذف الإيجاز ، وهو ميدان من ميادين البلاغة والقدرة فى فن التعبير .

والحـــذف على ما يبدو عند التأمل فيه ، ظاهرة فى التركيب وفى الأسلوب العربى يمكن أن يُردّ فى بعض ما يردّ إلى قدم هذا اللسان العربى ، وطول العهد

به ، وكثرة تداوله ، وتقلبه فى المعانى والأفكار ، واستعماله فى فنون الأدب شعراً ونثراً وخطابة ومثلاً ، وغير ذلك من ألوان التعبير عن الأفكار والمشاعر .

وكثيراً ما يكون السكوت فى معرض الحاجة كلاماً هو أبلغ مما يُنطق وما يتلفظ به ، ولا سيما عند الذين يحسنون صنعة الكلام ، ويتقنون فنون القول ، ويدركون مطابقة الكلام لمقتضى الحال .

ولعل من أشرف فوائد الحذف وأسناها ما يكون من صنع التجاوب بين منشئ الكلام ومتلقيه ، بين الكاتب والقارئ ، بين السامع والخطيب ؛ يكون ذلك بإشراك المتلقى فى بلوغ ما يراد إبلاغه إليه ، فيُلقى إليه بعض الكلام ، ويترك له تقدير ما حجب منه ، وما حذف دونه (٥٤) .

إن محاولة التعرف على التقاليب الممكنة هدف من الأهداف التى تسعى إليها دراسة الجملة عموماً ، لبيان الوجوه التى يكون عليها الكلام ، ومن ثم معرفة النظام الذى تتجسم فيه أية لغة من اللغات كما أن دراسة البنية الداخلية للجملة ، أو لصور التراكيب التى تكون عليها ، تعتمد اعتماداً أساسياً على مراقبة حركة العناصر التى يتكون منها هذا التركيب أو ذاك ، وملاحظة مظاهر الترتيب لهذه العناصر . وتتبع هذه المظاهر بالاقتصار على مواطن التغيير يساعد على الكشف عن نوع التركيب والصورة التى يكون عليها .

وتغير الترتيب قد يقتضيه التركيب النحوى ، إذ لا يتخذ صورة متعددة ، فتارة نجده فى صورة التقديم والتأخير ، أو الاعتراض ، أو الحذف ، أو الزيادة وفى كل صورة تتعدد الحالات التى تأتى بها .

ودراسة أية حالة من حالات تغيير الترتيب لعناصر الجملة لا تكون مجدية إذا درست بمعزل عن الاستعمال اللغوى ، ولا يتضح هذا الاستعمال إلا من خلال النصوص اللغوية – شعراً ونثراً– حتى يمكن حصر الظواهر ورصد الملاحظات الخاصة بكل حالة ومن ثم الخلوص إلى نتائج ملموسة (٥٥) .

· واللغـــة العربـــية تحفـــل بعددٍ من التراكيب التي يمكن تصنيفها على أنها تراكيب ثابتة الترتيب Fixed word order ومن ثم توصف مكوناتها بأنها محفوظة الرتبة حيث يلتزم فيها التركيب بنمط تركيبي ثابت لا يقبل التغيير . ومن قبيل ذلك وجـــوب تقدم الفعل على فاعله ، والمضاف على المضاف إليه ، والموصول على صلته ، والموصوف على صفته ، والجار على المجرور ..إلخ .

وقـــد يترتب على حرية ترتيب بعض المكونات ذات الرتبة غير المحفوظة الوقـــوع في اللبس والخلل وعندئذ تلجأ العربية إلى تقييد الرتبة غير المحفوظة . ويســـتعمل تقييد الترتيب عندئذٍ وسيلةً فعّالة لرفع الغموض وإزالة اللبس الذى قد يعتور مثل هذه التراكيب .

وعندما يطلق مصطلح الترتيب word order فى الدرس اللغوى فإنه يعنى ترتيـــب المكونات التى تقوم بأداء الوظائف النحوية داخل الجملة كالفعل والفاعل والمفعول ... إلخ [٥٦] .

واللغة حافلة بكثير من التراكيب التى يمكن تصنيفها على أنها تراكيب حرة الترتيـــب Free word order ومن ثم توصف مكوناتها بأنها غير محفوظة الرتبة يؤكد ذلك جواز تقدّم أحد المكونات أو تأخره فى كثير من التراكيب نحو : زيد فى الدار ، أو فى الدار زيد حيث يتقدم المبتدأ أو يتأخر جوازاً .

ويجـــوز فى الجملة الفعلية أن تجرى على ترتيبها الأصلى [٥٧] نحو : ضرب محمد زيداً ، حيث يتصدر الفعل ويليه فاعله فمفعوله .

ويجـــوز فـــى مثل هذا التركيب أيضاً ، أن يتقدم المفعول على فاعله ، بل وعلـــى فعلـــه ، تقدماً جائزاً ، والجواز فى كل ذلك مرهون بأمن اللبس وسلامة التركيب .

وعلـــى ذلـــك فاللغـــة العربـــية تتسم بالمرونة فى حركة وحداتها الكلامية ووظائفهـــا الـــنحوية وأنـــواع الجمل والأدوات والأسماء التى تحل محل الأفعال والحروف التى تؤدى وظيفة الأفعال ومعناها مما يجعلها بدائل تعبيرية وأسلوبية .

وهناك الجملة الخبرية ، والجملة الإنشائية ، ولهذه مواقع ، ولتلك أخرى ، وقد يتبادلان الورود في المواقع .

إن هذه البدائل التركيبية تعبر عن سلوك التراكيب في اللغة ، والعلاقة بين هـذه الـبدائل وما تسمح به من وجود بديل وسط أضفيا على تراكيب اللغة حركة ومـرونة ، سهلتا للنحويين العرب مهمة التحليل النحوى ؛ إذ كانت هذه المقابلات نبراساً لهم وضياء أثناء تأويلهم للتراكيب ، وتقديرهم للمحذوفات ، أى إنهم كانوا يفسرون اللغة باللغة ، ولا يفرون منها – إن صادفتهم مشكلة – إلا إليها (٥٨) .

وقـد علل النحويون ذلك بأن الفاعل كالجزء من الفعل ، ومن ثم وجب أن يكـون بعده ، ولا يتقدم عليه ، كما لا يتقدم بعض الكلمة عليها ، وكذلك وجب فى الترتيـب الأساسى أن يتقدم الفاعل على المفعول ، لأن الفاعل عمدة ، والمفعول فضـلة ، إذ يحتاج كل فعل إلى فاعل ، ولا يحتاج كل فعل إلى مفعول إلا إذا كان متعدياً ، ومن ثم كانت رتبة المفعول بعد فعله (٥٩) ، بيد أن هذا الترتيب لا يلزم فى كثـير من الأحيان حيث يتقدم المفعول على فاعله لضرب من التوسع والاهتمام ، فإن أدى تقدم المفعول إلى لبس وغموضه وجب تقييد حركته والتزامه بموقعه منعاً للبس ، وذلك عند تعذر تمييز الفاعل من المفعول ، لكونهما من الأسماء المقصورة ، أو المضـافة إلـى يـاء المتكلم ، أو المبنية ، ومن ثم لا تظهر عليها حركات الإعراب ، فإن أضيف إلى ذلك عدم تحديد السياق لهما ، وخلو التركيب عندئذ من أى قرينة معينة لأحدهما وجب فى هذه الحالة تقييد حركة الفاعل والمفعول بإلزام كل منهما ترتيبه الأساسى لمنع اللبس (٦٠) .

وذلك كما فى : ضرب موسى عيسى

حيث يوجب النحويون فى مثل هذا التركيب كون المتقدم فاعلاً ، والمتأخر مفعولاً ليس غير منع للبس ولذا قال ابن مالك:وأخر المفعول إن لبس حذر....(٦١).

ومن ذلك التباس إقحام " من " الزائدة قبل التمييز فى بعض التراكيب لمنع التباس التمييز بالحال نحو : لله دره من فارسٍ ولو حذفت " من" لأصبح التركيب : لله دره فارساً .

وعـــندئذ تقـــع كلمة " فارساً " بين احتمال كونها حالاً أو تمييزاً ، ولذا ذكر السـيوطى " أن هـذا الموضــع ربما التبس فيه التمييز بالحال فأتوا بمن لتخلصه للتمييز (٦٢) .

كذلك التضمين كما يكون فى الحروف والأفعال والصفات ، يكون أيضاً فى الجمـل والأســاليب ؛ فالتعجب فيه معنى الخبر ؛ لأنك إذا قلت : ما أحسن علياً ، فكــأنك قلــت : على حسن جداً ، وتمثيله عند الخليل وسيبويه : شئ أحسن علياً ، وعـند الأخفــش : الــذى أحسن علياً شئ ، وعند آخرين : شئ أحسن علياً كائن والخبر يكون موجباً أى عارياً من أدوات النفى الحرفية " ما ، إن ، لا ، لم ، لما ، لات " والفعلية "ليس – أبى " والاسمية " غير ، وغير موجب أى منفى (٦٣).

وكمـــا يعبر عن المستقبل بالماضى للتنبيه على تحقق وقوعه ، وأن ما سيقع كـــالواقع مبالغة ، ويعبر بالماضى عن المستقبل لاستحضار الصورة ، لتكون ماثلة فى النفوس ، حاضرة فى الخيال .

والتعبير عن الماضى بلفظ المستقبل :

١–قال تعالى " ﴿يَوْ مَ يُنفَخُ فى الصُّور ففزع من فى السّموات ومن فى الأرض إلا من شاء الله ، وكُلٌّ أتوه داخرين ﴾ (٦٤) .

٢– وقال : ﴿ واللهُ الذى أرسل الرياح فتثير سحاباً ﴾ (٦٥) .

فـــى الآيـــة الأولى نجد الحديث فيها عن أحداث يوم القيامة وما يحدث فيها مـــن نفـــخ وحشـــر وفـــزع .. وذلك يقع مستقبلاً عند وقوع الساعة ، وعلى ذلك فمقتضـــى الظاهـــر أن يقال : " فيفزع " لكن الآية عبرت عن أحداث المستقبل تلك بالفعل الماضى إشعاراً بتحقيق وقوعه .

ومنه قوله تعالى:﴿ ويوم تُسيّرُ الجبال وترى الأرض بارزة وحشرناهم﴾(٦٦) ، مقتضـــى الظاهر أن يقال :" ونحشرهم" ولكنها عبرت عن تلك الأحداث المستقبلة بالماضى إشعاراً بأن ذلك واقع لا محالة.

ومثل ذلك ما روى أن حسان بن ثابت -رضى الله عنه- أتى إليه ابنه عبد الرحمن يبكى ، وهو طفل ، فقال له يا بنى : مالك : فقال : لسعنى طُوَيْر ، كأنه فى بُردَىْ حِبَرة ، فراعه هذا التشبيه ، فضمه إلى صدره ، وقال : يا بنى ، قد قلت الشعر ، وفى رواية : شعَرتَ ورب الكعبة ، يريد -على الروايتين- ستقول الشعر لا محالة ، فالمعنى على المستقبل .

ومن التعبير عنه باسم الفاعل وباسم المفعول ، للتنبيه على تحقق الوقوع كما فى قوله تعالى : ﴿ وإن الدين لواقع ﴾ [٦٧] ، وقوله : ﴿ ذلك يوم مجموع له الناس ﴾ [٦٨] فاسم الفاعل " واقع " ، واسم المفعول "مجموع" ، كل منهما معناه مستقبل الحصول ، فكان من مقتضى الظاهر أن يقال : " وإن الدين يقع " ، " ذلك يوم يجمع له الناس " ، وإنما عبر عن المستقبل بصيغة اسم الفاعل واسم المفعول على غير مقتضى الظاهر ، تنبيهاً إلى تحقيق الوقوع .

(فاطر ٩)

وفى الآية X نجدها تتحدث عن ظواهر طبيعية وقعت ، فكان مقتضى الظاهر أن يقال :" فأثارت " بصيغة الماضى ، لكنها عبرت عنها بصيغة المضارع ، قصداً إلى استحضار صورة الإثارة وأن تكون حاضرة فى الذهن ، ماثلة فى الخيال ، فيكون ذلك أدعى إلى العظة والاعتبار .

ومثله قوله تعالى لليهود : ﴿ أفكلما جاءكم رسولٌ بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ففريقاً كذبتم ، وفريقاً تقتلون ﴾ [٦٩] فالآية تتحدث عن اليهود وتحكى الصورة البشعة التى كانت تصنعها فى الأنبياء فكان مقتضى الظاهر أن يقال :" فريقاً قتلتم " ، فترك هذا الظاهر وهو استحضار تلك الصورة الأليمة فى النفوس تقبيحاً لها وتنفيراً منها ، وتوبيخ اليهود الموجودين فى زمن النبى -صلى الله عليه وسلم- وحضهم على التخلى عما يتمسكون به من عقائد .

ويخاطب القرآن الكريم المعاصرين للنبى - ﷺ - من أهل الكتاب ويذكر نعمه عليهم وفضله ، فيقول :﴿ وإذ نجيناكم من آل فرعون ، يسومونكم سوء العذاب ، يذبحون أبناءكم ويستحيون نساءكم،وفى ذلكم بلاء من ربكم عظيم ﴾[٧٠].

ونلاحـــظ أن القـــرآن لم يأت بالصيغة التى تدل على هذه الحقبة من حيث الزمن ، فهو يعرض عن الماضى الذى يصور ما حدث لأجدادهم فى زمن موسى وقـــبله ، ويصور هذا الحدث بالصيغة التى تدل على الحضور والمشاهدة ، وكأن الأمر يقع بهم ، لأجدادهم ، وكأنه يقع بهم الآن .

والغرض من ذلك : وضع الأمر بين أيديهم وعرضه على أبصارهم ليرقق قلوبهم ويصرفهم إلى الإيمان بمحمد – ﷺ – .

وهـــذا التصـــرف أقـــدر علـــى تحريك القلوب ، وأكثر استثارة للعواطف والوجدان ، وأقرب إلى بعث الخشية والخضوع للملك الديان .

وقوله تعالى : ﴿ يجادلونك فى الحق بعد ما تبيَّن ، كأنما يُساقُون إلى الموت وهـــم يـــنظرون ، وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم ، وتودُّون أنَّ غير ذات الشَّوكة تكون لكم ، ويريد اللهُ أن يحقَّ الحقَّ بكلماته ويقطع دابر الكافرين ﴾ (٧١) .

فالأفعال :" يجادلونكم ، يساقون ، يعدكم ، تودون ، يريد ، يقطع " ، تنقل معـــركة بـــدر إلينـــا مصورة محسوسة ، وحية متحركة ، وبارزة مشخصة ، من خلال هذه الأفعال التى أحيت المشهد ، وجعلته كأنه واقع الآن (٧٢) .

ب– البدائل في الصيغ والوظائف النحوية : وأما الجملة فى النحو التحويلى فهى من وجهة النظر العملية قالبية modular لأن توليد الجملة يجرى أول الأمر بوصفها نمطًـــا نحويـــاً ثم يجرى لها بعد ذلك تفسير دلالى ولا يأتى شرح النواحى التداولـــية pragmatic " أى اعتـــبارات الموقف الاتصالى" ولو فى بعض الصور إلا آخر الأمر . وينم هذا الترتيب عن الأولويات النسبية لنظريات القواعد الحديثة إذ نجد النمط النحوى " القالب" هو الأهم . فالنحو لا يمكنه أن يســـتعين بالقرائـــن الحتمـــية الدالة على المعنى والغرض الذين يشتمل علـــيهما قول واقعى ، وإنما يستطيع فقط أن يجرب وصفاً تركيبياً بعد آخر وذلـــك بمحاولة أنواع من الطرق التى يستعين بها على توليد الجملة حتى يجد الوصف الصحيح .

ج – إن الطابع القالبي في صور النحو المنطقي وشبه المنطقي "ومنه التحويلي" يعنى أن المرء لا يستطيع أن ينتفع بالتضافر بين القرائن في سياق الموقف ، وذلك الانتفاع أمر يجعل استعمال النصوص عملاً معقولاً في الظروف المعتادة . ومن المجدى أن نستعين بالتفريق بين نوعين من النظام هما : النظام القائم والنظام الافتراضى التجريدى الذى لا يعنى بتعيين حد مطلق لعدد التراكيب الممكنة للجملة . فإذا أردنا أن نجعل النحو التجريدى يتسم بالطابع العملى فإن علينا أن نفرض قيوداً على طول الجملة وعدد ما يدخل فيها من تراكيب . بعبارة أخرى نحن بحاجة إلى فرض قيود الاستعمال على النظام الافتراضى للغة (٧٣) .

وفى هذا يقول " ابن جنى " : " يقول النحويون إن الفاعل رفع ، والمفعول به نصب ، وقد ترى الأمر بضد ذلك ، ألا ترانا نقول : ضُرِبَ زيدٌ ، فترفعه ، وإن كان مفعولاً به ، وتقول : إن زيداً قام ، فتنصبه وإن كان فاعلاً ، وتقول : عجبت من قيام زيد ، فتجره وإن كان فاعلاً " (٧٤) .

هكذا يبين دور " النسبة" وتأثيرها على تحديد " ابن جنى " لعلاقات الكلمات فى التراكيب ، فما بعد " إن" "فاعل" مع إنه شكلاً اسمها ، وما بعد المصدر فاعل كذلك ، مع أنه شكلاً مضاف إليه .

فالعلاقة بين اسم " إن" و "قام" بعده ، و"زيد" والمصدر قبله ، هى علاقة الفاعل بالفاعل ، وإن نصب مرة ، وجر أخرى .

والعلاقة بين " ضُرِبَ" المبنى للمجهول ، و"زيد " المرفوع بعدها هى علاقة " ضَرَبَ " المبنى للمعلوم ، و" زيد" المنصوب بعدها فى نحو : ضرب على زيداً فـزيد بعد ماهو على مثال "فُعِلَ" "مفعول مرفوع " (٧٥) ، وبعدها هو على مثال "فعل" مفعول منصوب ؛ فالنسبة "المفعولية " محفوظة ، لكن الحالة الإعرابية ومن ثم علامتها تغيرت .

ويتمسك نحاة الجملة بمبدأين هما : الإصرار على استقلال النحو عن الموقف الاتصالى وإخضاع الجمل الطويلة المركبة لمجموعة ثابتة من التراكيب البسيطة ويمثل هذان المبدآن عقبة كبرى أمام نظريات التوالى اللغوية لأنهما يؤديان إلى صنع نموذج للغة تتم فيه العمليات بتحويل تراكيب إلى تراكيب أخرى فى حدود النظام نفسه . وللمحافظة على استقلال النحو عن مطالب الموقف الاتصالى قدَّر النموذج المعتمد بنية عميقة نحوية خالصة لتكون الغرض المباشر لصياغة الجملة . وعندما أضيف عنصر المعنى إلى النموذج أبقى وجهة النظر نفسها فلم يكن لشئ أن يضاف إليها إلا عملية لوغاريتمية أخرى لتحديد التركيب . تلك هى تحويل المفاهيم إلى وحدات دلالية صغرى " سيمات" ، وهكذا لم يتمكن النحو والمعنى أن يتفاعلا أثناء عملياتها الخاصة . وأدى ذلك إلى نشأة الدلالة التوليدية التى حاولت أن تصل إلى تفاعل أكثر تركيزاً بين النحو والمعنى فلم تكن إلا مجرد متغير نظرى للنموذج المعتمد [٧٦] .

إذ يبرر النحاة حذف الحروف لعدم اختصاصها بالدخول على الأفعال ويفسره البلاغيون بأنه للاتساع والإيجاز ومراعاة فطنة السامع والتنوع فى الأساليب .

ومن مواضع حذف الحرف ما يذهب إليه نحاة البصرة فى تعليل نصب الفعل المضارع بعد اللام ، وواو المعية ، وفاء السببية ، و" أو" و" حتى" ، وإذ إنهم يقدرون " أنْ " مضمرة بعد كل حرف من تلك الحروف ، حين يكون الفعل المضارع بعده منصوباً .

وعلة ذلك عندهم أن هذه الحروف حروف غير مختصة بالدخول على الأفعال ، بل هى مشتركة بين الأسماء والأفعال ، فلا تستحق أن تكون عاملة فى الأفعال .

ودعوى اشتراط اختصاص الحرف بقبيل من الأسماء أو الأفعال حتى يعمل فيه ، إن ذلك ليس بالأمر المطرد ، فإن من الحروف ما لا يعمل فى الفعل على الرغم من اختصاصه به كالسين وسوف .

وقـد يكـون أثر معنى الحرف فى ما بعده من اسم أو فعل ، ومقدار ذلك الأثر المعنوى هو المعوّل عليه فى إعمال الحرف (٧٧) .

فبالرغم من أن البنية المقدرة توجّه التحليل النحوىّ ، نجد أن البنية الظاهرة تفيد معنى لم يكن ليتحقق مع غيرها، ففى الآية: ﴿ وأن تصوموا خير لكمْ ﴾ (٧٨)

-على سبيل المثال- نجد أنّ " أن تصوموا "مع أنها مقدرة بـ " الصوم " تضـيف معنى آخر آتياً من صيغة الفعل وإسناده إلى واو الجماعة إذ تفيد التجدد والحـدوث والتكرار والمداومة على خلاف ما إذا قيل " الصومُ خير لكم " ؛ لأن " موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشئ من غير أن يقتضى تجدده شيئاً بعد شـئ . وأمـا الفعل فموضوعه على أنه يقتضى تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد شـئ" (٧٩) كمـا يقرر عبد القاهر ، وهذا يؤكد أن البنية العميقة فى إمداد الجملة بدلالـتها ، فالـدويل فى العربية ليس وسيلة تفسيرية فحسب لبنية الجمل ولكنه مكون مهم من مكونات دلالة الجمل والتراكيب .

مـن المركـبات الإفـرادية الـتى يتم فيها التحويل ، وتعالج من منطلقه " المصـدر المـؤول " . والنحويون يقررون أنه مفرد يقع فى وظائف مختلفة فى الجملة ، يقول سيبويه :" تقول : أن تأتينى خير لك ، كأنك قلت : الإتيان خير لك . ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى : ﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾ (٨٠) يعنى : الصوم خير لكم . وقال الشاعر عبد الرحمن بن حسان :

إنى رأيت من المكارم حسبكم أن تلبسوا خزّ الثياب وتشبعُوا

كأنـه قال : رأيتُ حسبكم لُبس الثياب " (٨١) ويستمر سيبويه فى تقديم أمثلة للمصدر المؤول الذى يترجم له قائلاً :" هذا باب من أبواب أن التى تكون والفعل بمنزلة مصدر " فيذكر المصدر المؤول ويذكر تأويله .

فالجملة : أن تأتينى خير لك " جملة اسمية مكونة من مبتدأ هو " أن تأتينى" (أن + فعـل مضارع "تأتى" + نون الوقاية + ياء المتكلم) وهذا كله مؤول بـ " الإتيان " ، ويعامل فى التحليل معاملة " الإتيان " .

ومصـــطلح " المصــــدر المؤول " يشير بوضوح إلى المعنى العميق الذى يتحول عنه المصدر المؤول ، فاللفظ فى ظاهره فعل مع كل ما يتعلق به من فاعل ومفعول به أحياناً ، ولكنّه فى عمقه " مفرد " يكون مبتدأ ، ويكون فى تركيب آخر فـــاعلاً ويكون نائب فاعل ، ويكون مفعولاً به ، ويكون مضافاً إليه إلخ . وهذا لا يـــتحقق إلا إذا كـــان هذا المركب محولاً عن " اسمٍ = مصدر " يصلح لأن يكون واحداً من هذه .

والتحويل الذى يتم فيه يقوم على زيادة الحرف المصدرى ، واستبدال الفعل بالمصدر،ثم يستوفى الفعل معمولاته من فاعل ، ومفعول به إن كان متعدياً(٨٢).

أمـــا النعت السببى ، فيشير فيه النحاة إلى أن " المفرد" محول عن الجملة . وهـــذا هـــو الذى يقتضيه المعنى ، والتحويل فيه يكون أتم بياناً وأشد ظهوراً لأنه ملحوظ على مستوى التمثيل الصوتى ، يقول ابن هشام عن حكم النعت بالنظر إلى الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، إنه " يعطى منها ما يعطى الفعل الذى يحـــل محله فى ذلك الكلام ، فإن كان الوصف رافعاً لضمير الموصوف طابقه فى اثنيـــن منها ، وكملت له حينئذ الموافقة فى أربعة من عشرة كما قال المعربون ... فـــتذكر الصــــفة لتذكير الأب ، ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنثاً ، لأنك تقول فى الفعل : قام أبوها ،قال الله تعالى ﴿ ربّنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها ﴾(٨٣). ويجب إفراد الوصف ولو كان فاعله مثنّى أو مجموعاً ، كما يجب ذلك فىالفعل ، فتقول : مررت برجلين قائم أبواهما ، وبرجال قائم آباؤهم ، كما تقول: قام أبواهما ، وقام آباؤهم " (٨٤) .

فالأمثلة التى قدمها ابن هشام حدث فيها تحويل من الفعل إلى اسم الفاعل ؛ فالنعت فى : مررت برجل قائمةٍ أمه .

محوّل من : " قامت أمّه " فالمركب الاسمى الإفرادى هنا محول من جملة فعلـــية ؛ ولذلك إذا وقت الجملة فى هذا الموقع كانت نعتاً ، ويعلل النحويون ذلك بأنها وقعت موقع المفرد،وهم فى هذا لم ينظروا إلا إلى العلامة الإعرابية فحسب.

وقـد بقيـت من آثار التحويل بقايا دالة عليه إذ لم يجر النعت فى التذكير والتأنيث على المنعوت ، وإنما جرى على المرفوع به ، وكذلك لم يجر فى الإفراد والتثنية والجمع على المنعوت، بل جرى على المرفوع . له كذلك الفعل المضارع قـد يخـرج أو تخرج به حروف وأدوات عن معناه الذى استحق به الإعراب إلى معنى الفعل المبنى ، وهو الفعل الماضى وفعل الأمر .

وهنا تتحدد دلالته الزمنية ، بل يتقلب معناه إلى معنىً ليس من شأنه أن يدل عليه بنفسه . وهو لذلك يصبح متردداً بين الإعراب والبناء ، ومعلقاً بين استحقاق الإعراب واستحقاق البناء .

ولذلـك تقطـع عنه الحركة فى آخره وهى علامة الإعراب ، فإذا لم تكن الحـركة لعلة فى آخره قطع الحرف الذى ينتهى به ، وهو فى الحقيقة مد لحركة من الحركات الثلاث . ومن أجل ذلك كانت علامة الجزم السكون أصلاً .

ولـو أنـنا نظرنا فى الأدوات التى يجزم بعدها الفعل المضارع لوجدناها طائفتيـن : أولاهمـا تقلب معناه إلى معنى المُضى وتلك هى " لم ولمّا " نحو " لم يذهبْ ولما يرجعْ " .

والطائفـة الثانـية تجعلـه لمعنى الطلب وتخرج به من الخبر إلى الإنشاء وتلحقـه بفعل الأمر . وهذه الطائفة أيضاً حرفان لام الأمر ولا الناهية . نحو قول الله تعالى ﴿ لينفق ذو سعةٍ من سعته ﴾ (٨٥) ونحو ﴿ ولا تمنن تستكثر ﴾ (٨٦) .

هكذا تتناسب البدائل المحتملة فى النص مع نظامى النحو والدلالة ويبدو أن الناس يستعملون كل القرائن المتاحة عند محاولة اختيار بديل ما فى نقطة ما خلال إنـتاج الـنص أو توقعه . ومن شأن القرائن أن تكون عوناً بوجه خاص إذا كان الناس يعملون بالنظم اللغوية المتنوعة على وجه التوازى بينها ويمزجون الأجزاء المشـتركة مـن فروضهم حول هذه النظم وقد يمكن لورود عنصر لغوى ما أن يخضع لاحتمالات مختلفة فى النظم المختلفة بسبب الأغراض المختلفة للاتصال ، أى يمكـن أن يكـون محـتملاً من الناحية النحوية ولكنه غير محتمل من الناحية الدلالـية أو العكس . ومن شأن المحتوى المحتمل لتركيب محتمل أن يكون سهل

الصـــياغة . أمـــا المحتوى غير المحتمل فى التركيب غير المحتمل فمن شأنه أن يكون صعب الصياغة مثيراً للجدل الحاد .

ولكن المحتوى غير المحتمل فى التركيب المحتمل أو المحتوى المحتمل فى التركيب غير المحتمل أن يتسم بالتحدى ومع ذلك لا يُدَّعى له دائماً أنه مثير للجدل بـــلا ســـبب وتكشف النصوص الشعرية والأدبية فى الغالب عن هذين الائتلافين الأخيرين (٨٧) وهناك بعض التراكيب التى وردت على نحو خاص ، وتتصل تلك التراكيـــب بمـــا يسميه اللغويون المعاصرون " العبارات الجاهزة " أو " التراكيب المسكوكة " أو ready mode exepressions أو idioms مثل :-

[١] ***المصادر المفردة المدعو بها مثل :***

* سقيك ---- سقياً لك ---- إنما تجرى ذا كما أجرت العرب .
* وهبتك ---- وهبت لك ----- لأنهم لم يعدوه .
* عولك ----- ويلك وعولك ---- هذا حرف لا يتكلم به مفرداً .

قال السيرافى " ذكر سيبويه هذه الأشياء على نحو استعمال العرب لها ، ولم يجز " سقيك" لأن العرب لم تدع به ، وإنما وجب لزوم العرب إياها ؛ لأنها أشياء قد حذف منها الفعل ، وجعلت بدلاً من اللفظ به على مذهب أرادوه من الدعاء فلا يجـــوز تجاوزه ؛ لأن الإضمار والحذف وإقامة المصادر مقام الأفعال ليس بقياس مستمر فيتجاوز فيه الموضع الذى لزموه " (٨٨) .

والتراكيب الثلاثة السابقة لا تجوز لما يلى :

١- أنه لم يلتزم فيها سنن العرب فى كلامها .

٢- تعدية فعل ليس بمتعد .

٣- استعمال جزء من " العبارات الجاهزة " وترك بقيتها .

[٢] " المصـــادر المبتدأة المبنى عليها ما بعدها " قال سيبويه :" هذا باب يختار فيه أن تكـون المصـــادر مبتدأة مبنياً عليها ما بعدها، وما أشبه المصادر من الأسماء والصفات؛ وذلك قولك :

الحمد لله

العجب لك

الويل لك

التراب لك

الخيبة لك

ويعـنى سـيبويه بذلك أن " هذه المصادر التى ذكرها اختارت العرب فيها الـرفع ؛ لأنهـم كالشئ اللازم الواجب ؛ فأخبروا عنها وجعلوها مبتدأة ، وصار بمنزلة قولك : الغلام لزيد " (٨٩) .

ولكن " ليس كل حرف يدخل فيه الألف واللام من هذا الباب . لو قلت :

* السقى لك

* الرعى لك

لم يجز " (٩٠) .

[٣] ومن التراكيب المسكوكة قولهم :

ويلة لك / عولة لك

عول لك / ويل لك

ولكن لا تقول : *عولة لك

إلا أن يكون قبلها " ويلة لك " . ولا تقول :

* عول لك

حتى تقول " ويلٌ لك "

[٤] وقـد عقـد سيبويه باباً عنوانه :" هذا باب منه استكرهه النحويون وهو قبيح فوضعوا الكلام فيه على غير ما وضعت العرب ، وذلك قولك :

* ويح له وتب

* تباً لك وويحاً

فجعلوا التب بمنزلة الويح ، وجعلوا " ويح " بمنزلة " التب " ، فوضعوا كل واحد منهما على غير الموضع الذى وضعته العرب " (٩١) .

وهـذا التعلـيل متصل بسنن العرب فى كلامها ؛ وذلك من حيث استعمال التراكيب النحوية فى حياتهم اليومية من خلال اللغة المنطوقة .

[٥] ترتبط " التراكيب المسكوكة " بالإعراب والمعنى ومن ذلك :

* بايعته ويد بيد

والصحيح نحوياً أن يقال : بايعته يداً بيد " فليس إلا النصب " (٩٢) .

ومنها : * كلمته فاه

* بايعته يداً

* انثنى عوده

والصـحيح نحويـاً أن يقال : كلمته فاه إلى فىَّ " لأنك إنما تريد مشافهة ، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين ؛ فإنما يصح المعنى إذا قلت : إلى فىّ " .

وكذلك يقال : بايعته يداً بيد ؛ لأنك إنما تريد أن تقول : أخذ منى وأعطانى ؛ فإنمـا يصح المعنى إذا قلت : بيد ؛ لأنهما عملان " . وكذلك يقال : انثنى عوده علـى بدء ؛ لأنك إنما تريد أنه لم يقطع ذهابه حتى وصله برجوعه ، وإنما أردت أنه رجع فى حاضرته ؛ أى تقضى مجيئه برجوع ، وقد يكون أن ينقطع مجيئه ثم يرجع فالمجئ موصول به الرجوع ، وهو بدء ، والرجوع عود " (٩٣) .

ومن العرب من يقول : سمع وطاعة ؛ أى أمرى سمع وطاعة

بمــنزلة : فقالــت حنانٌ ما أتى بك ها هنا وكما قال : سلام . والذى يرتفع علــيه " حــنان " و" سمع وطاعة غير مستعمل ؛ كما أن الذى ينتصب عليه لبيك وسبحان الله غير مستعمل " (٩٤) .

[٦] وتوقف الخليل أمام " حبذا " قائلاً :" إن "حبذا" بمنزلة : حب الشئ ولكن " ذا" و" حــب" بمنزلة كلمة واحدة نحو " لولا" ، وهو اسم مرفوع كما تقول : يا ابــن عــم ، فالعم مجرور ؛ ألا ترى أنك تقول للمؤنث : حبذا ولا تقول : حبذه ؛ لأنه صار مع "حب" على ما ذكرت لك ، وصار المذكر هو اللازم ؛ لأنــه كالمــثل " (٩٥) أى إنه لا يجوز التصرف فى استعمال " حبذا" فهى تستعمل كذلك مع المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع دون تغيير .

هكذا يتضح أن " العبارات المسكوكة " لها وجه خاص من الاستعمال يجب الالتزام به ، وإلا أصبح التركيب غير صحيح نحوياً ومن ذلك مجموعة من الصيغ وردت على وزن " فَعَالِّ – فَعَالِ " وهى تدل على التأنيث مثل : امرأ ةٌ حصان " محصنة" – ورزان " رزينة " وثقال " من الثقل " ويقال مع ياء النداء :

يا فساقِ " فاسقة " ، يا غدارِ يا لكاعِ ، يا خباثِ " مبنية على الكسر " .

وهى نداء للأنثى التى توصف بهذه الصفات وتأتى على هذه الصيغة أيضاً أسماء الأعلام مثل : قطامِ – حذامِ – غفارِ – وكلها أسماء إناث .

إذا تأملــنا مفردات هذه المجموعة وجدنا أنها تندرج كلها تحت وزن واحد فعــال بفتح الأول والثانى ، وكل صيغ هذا الوزن من المؤنث ، كأن صيغة فعال ثمــرة لــتعديل داخلى لبناء الكلمة قصد به نقل اللفظ من جنس إلى جنس أى من المذكــر إلــى المؤنث ، يشير النحاة إلى أن فعال صيغة معدولة من مؤنث مثلها ففساق هى فى نظرهم معدولة عن فاسقة .

فكأن التعديل الداخلى (٩٦) الذى نقل الكلمة من اسم الفاعل إلى وزن فعال لم يترتب عليه تغير نوعى وإنما هو فى نظرهم نقل من مؤنث مثله وهذا تفسير غير صحيح .

ومــن طريقة المقارنة تبدو صيغة فعال ثمرة تعديل داخلى قصد به تحويل اللفظ من المذكر إلى المؤنث .

ولــم تقتصر اللغة فى استعمالاتها على التأنيث باللواحق بل استعملت أيضاً طــريقة التأنيــث بالتعديل الداخلى " أى البناء الداخلى للفظ " لنقله من التذكير إلى التأنيث .

وهذه المجموعة تضم صيغاً بعضها مثل : حصان ورزان معربة بالحركات الــثلاث وقابلــة للتنويــن وبعضها الآخر مثل : حذام – غدار مبنى على الكسر وهــذه الكســرة هــى فى الحقيقة بقية علامة أخرى من علامات التأنيث لم يلتفت إليها النحاة .

صيغة فعال المؤنثة إذن الأسماء وردت فى العربية فى شواهد كثيرة :

يقول النحاة إن هذه الأسماء معدولة عن مؤنثات مثلها .

يقول ابن يعيش [٩٧] تعليقاً على بيت النابغة :

إنا اقتسمنا خُطَّتَيْنا بينــنا   فحملتُ بــرَّةَ واحتملت فجــارِ

فجار اسم للفجرة معدول عن مؤنث كأنه عُدل عن الفجرة بعد أن سمى بها الفجور كما سُمِّى البِّر برَّةَ ولو عدل برّةَ " لقال برارِ " . هذا رأى سيبويه .

ويــبدو أن الــنحاة واللغوييــن قد استقروا على هذا القول بعد سيبويه فإذا عرضوا فى معاجمهم وكتبهم لهذه الأسماء ذكروا أنها معدولة عن مؤنثات مثلها .

فالحلاقُ وحلاق اسم للمنية " موت" قالوا إنها معدولة عن الحالقة " الحادثة التى تقضى على الإنسان " .

وكلمة " فساق ، وغدار ، وخباث " معدولة عن فاسقة وغادرة وخبيثة .

وأسماء الأعلام مثل "قطام ، وحذام " معدولة عن فاعلة أى قاطمة وحاذمة.

ولعلهــم لم يلتفتوا إلى أن بعض هذه الأسماء ليس لها مؤنثات معدول عنها مثل : رزان ورد فى اللسان فى مادة رزن : رزن رزانة أى وقر وثقل فهو رزين وهى رزان ولا يقال رزينة . ولعل القول الفصل فى هذه القضية يتضح بالمقارنة.

إن " فعـــال" صيغة المؤنث لم تأت معدولة عن مؤنث مثلها بل هى معدولة عن صيغة المذكر .

بمعـــنى أن فعـــيل وفعل وفاعل وهى للمذكر تتحول إلى فعال للمؤنث وأن الفرق بين فعال وفعيل هو فرق فى النوع نتج عن تعديل بناء فعيل لتحويل الكسرة الطويلة الداخلية إلى فتحة طويلة لإيجاد فعال الدالة على المؤنث .

وحصان – مناع – رزان– وساع– ثقال – خباث – حلاق – رطاب .

فكلها فى العربية صيغ مؤنثة معدولة عن صفاتها المذكرة حصين –منيع– رزين– وسيع –ثقيل– خبيث– حالق– رطب– .

غير أن الفرضية التى وضعها القدامى وصارت عندهم قضية مسلمة وهى أن فعـــال معدولة عن مؤنث مثلها وهى التى صرفت اللغويين على مدى العصور الســـابقة عن هذه الحقيقة فلم ينتبهوا إلى أن رزان صيغة معدلة عن المذكر رزين حين أريد تأنيثه .

وحصـــان معدولة عن حصين لنقلها من المذكر إلى المؤنث . فالتعديل فى البـــناء الداخلـــى لفعيل وفَعِل وفاعل وهى صفات للمذكر تعدلت إلى فعال بتحويل الكســـرة إلى فتحة طويلة وهذه وسيلة لجأت إليها العربية لتأنيث الصيغ كما لجأت إليها اللغة الحبشية السامية أيضاً .

وذلـــك إلى جانب الوسيلة الشائعة المعروفة لدى النحاة وهى استعمال التاء أو الألف المقصورة أو الألف الممدودة .

أضـــف إلـــى هذا أن الكسرة الواردة فى كثير من صيغ فعال للتأنيث هى علامة أخرى لتأكيد المؤنث .

والنحاة يختلفون فى إعراب ما جاء على "فعال" علماً لمؤنث ، فالحجازيون يبنونه على الكسر مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً سواء كان آخره راء أو لا ، مثل حذام وقطامِ ولكاع ، ومن ذلك قول لجيم بن صعب بن بكر بن وائل :

إذا قالت حذامِ فصدقوها   فإن القول ما قلت حذام (٩٨)

ويفـــرق التميمـــيون بين ما كان آخره راء وما ليس آخره كذلك فإن كان آخـــره راء فمعظم التميميين يبنونه على الكسر كالحجازيين فيقولون : هذه ظفارِ ودخلت ظفارِ ونزلت بظفارِ ، وعليه قول الشاعر :

متى ما ترد يوماً سفارِ تجد بها أديهم يرمى المستجيز المعاورا [99] .

وقلـــيل منهم يعربه إعراب ما لا ينصرف فيرفعه بالضمة وينصبه ويجره بالفتحة فيقول : هذا سفارُ ورأيت سفارَ وشربت من سفارَ .

وإن لم يكن آخره راء فالتميميون يعربونه إعراب ما لا ينصرف فى جميع أحوالـــه فـــيقولون : هذه حذامُ ورأيت حذامَ ومررت بحذامَ . وبناء "فعال" –علماً لمؤنـــث– علـــى الكسر مبنى على شبهه بفعال اسم الفعل لاشتراكهما فى الصيغة والتأنيث والتعريف والعدل يشبهون الشئ بالشئ [100] .

ومذهـــب التميميين فى إعرابه إعراب ما لا ينصرف هو القياس لأن ذلك شأن الأعلام المعدولة [101] .

كما يستعمل "الذى" و"التى" اسمين موصوليْن للمفرد والمفردة ، وفى المفرد لغـــات : "الذى" و"الذ" بحذف الياء ، ومثناهما : اللذان واللتان بتخفيف النون عند جمهـــور العرب ، وبعض العرب –تميم وقيس – يشدد النون فى التثنية فيقولون : اللذانّ واللتانّ بتشديد النون المكسورة [102] .

ويـــرى الكوفيون أن تشديد النون يكون فى حالات الإعراب الثلاث الرفع والنصب والجر ، لكن البصريين يرون جواز التشديد فى حالة الرفع ، وقد وردت بعض القراءات بتشديد النون فى أحوال الإعراب كلها ، ويعلل النحاة لجواز تشديد النون فى المثنى المذكر بأنه للتعويض من الياء المحذوفة فى المفرد : الذى والتى أو لتأكـــيد الفـــرق بين صيغة المبنى والمعرب [103] . وبلحرث بن كعب وبعض ربيعة تستعمل المثنى بحذف النون حالة الرفع مثل قول الفرزدق :

أبنى كليب إن عمَّىَّ اللذا قتلا الملوك وفككا الأ ...

وقول الأخطل :

هما اللتا لو ولــدت تميم لقيل فخــر لــهم عميــم

ومنه : هما اللتا أقصدني سهماهما (١٠٤)

وهذا الحذف لتقصير الموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشئ الواحد وأمن الالتــباس بالمفــرد ، ولهذا لا يجوز حذف النون مَن اسمى الإشارة " ذان –تان" للالتــباس بالمفــرد ولعدم الطول(١٠٥) ويرى بعض الباحثين أن بلحرث قبيلة يمنية وأكثرهم بدو وربيعة بعضها حضرى والآخر بدوى وتلك الظاهرة تناسب البدو من ربيعة (١٠٦) .

أمــا الاسم الموصول لجماعة الذكور " الذين" فيلزم الياء فى جميع حالات الإعــراب عــند جمهــور العرب ، وقد تحذف نون الجمع فيقال :"الذى" كما قال الأشيب بن بديلة :

وإن الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد

ومنه ما أورده ثعلب :

فإن ظفر القوم الذى أنت فيهم فآبوا بفضل من سناء ومن غنم (١٠٧)

وقبل الذو بعكاظ طيروا شــراراً من رأس قومك ضرباً بالمصاقيل (١٠٨)

ولكن كيف قصروا ذلك على المرفوع مع أن سبب الحذف كما يتحقق حال الرفع يتحقق حالى النصب والجر وصورة اللفظ واحدة فيها جميعاً ؟

وبعــض العرب كهذيل وعقيل يعربون "الذين" إعراب جمع المذكر السالم بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجراً ، قال أحد شعراء بنى عقيل أو رؤبة :

نحن الذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا (١٠٩)

-وذكــر بعــض النحويين أن بعض العرب ومنهم هذيل يستعمل " اللاءون" اســماً موصــولاً لجماعة الذكور بالواو حال الرفع وبالياء "اللائين" حالى النصب والجر وعليها قول الشاعر الهذلى :

هم اللاعون فكوا الغل عنى بمر السابحات وهم خصاص (١١٠)

وهذا على غير المشهور من استعمال "اللاء" اسماً موصولاً لجماعة الإناث.

ومـــا لاحظه النحاة وسجلوه على أنه ظاهرة من ظواهر الإعراب ويعد فى الآن نفســـه ظاهـــرة استعمالية أسلوبية تصادف فيها أن يرد البديل الأسلوبى فى موضـــع الإعراب مع ثبوت عنصر إعرابى فى بعض الاستعمالات وتخلى بعض الناطقين فى استعمالات أخرى مما يعقد صلة بين الاستعمالات والقواعد .

كمـــا أن المشهور أن المثنى يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء عند جمهور العرب ، فيقولون : جاء أخواك ورأيت أخويك ومررت بأخويك ، وبعض العرب : بالحارث بن كعب ، وخثعم وكنانة وبلعنبر ، وبطون من ربيعة ، وبكر بن وائل وزبيد وهمذان وعذرة (١١١) . يلزمون المثنى الألف مطلقاً – رفعاً ونصباً وجراً – قال الشاعر :

إن أباها وأبا أباها قد بلغا فى المجد غايتاها

وقال الآخر :

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا

وفى رواية : أعرف منه الأنف .

وقال الآخر :

فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساغا لنا باه الشجاع لصمما

وقال هوبر الحارث :

تزود منا بين أذناه طعنة دعته إلى هابى التراب عقيم (١١٢)

وقـــد ورد ذلـــك فى بعض القراءات كما فى قراءة :" إنَّ هذان لساحران" بتشديد النون فى بعض قراءات السبعة كنافع وابن عامر وحمزة والكسائى (١١٣)، وعليها قراءة :" فكان أبواه مؤمنان " (١١٤) وقول الرسول ﷺ : " ان فى لـــيلة " (١١٥) وفى نوادر أبى زيد أن الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها تق ألفاً –فى

المثــنى وغــيره- وعلــى هذا جرى أصحاب هذه اللهجة فى المثنى فهم يقولون: أخذت الدرهمان بدلاً من الدرهمين،وفى عليها يقولون: علاها ، وفى السلام عليكم : السلام علاكم لانفتاح ما قبل الياء الساكنة فتنقلب ألفاً وهذا بلحرث بن كعب(١١٦).

ويرى بعض الباحثين أن ظاهرة إعراب المثنى بالألف فى الحالات الثلاث يمكــن تفســيرها وفــق قــانون الســهولة ، وذلـك لانكماش الصوت المركب (Diphthong) أى ai فــيحول إلى كسرة طويلة سالمة كالذى نلاحظه فى نطق المثــنى فى عاميتنا المصرية مثل ولدِين (waladen) بدلاً من "ولدَين" ثم تحولت هذه الكسرة الطويلة السالمة إلى فتحة طويلة وهو شبيه بتحويل الإمالة فيما أصله يــاء إلــى الألــف عــند الحجازيين ، ولهذا التحول نظائر فى عاميتنا مثل "فاِن" المتطورة عن "فِين" والتى أصلها "فَيْن" اختصار "فأين" كما أن له نظائر فى العربية القديمــة مثل "عاب" و"باع" المتطورين عن "عيب" و"بيع" ثم خصص النحاة حالة الياء بالنصب والجر وحالة الألف بالرفع (١١٧).

إن الــتحول يمكن إذا كانت الألف لم توجد فى اللهجات العربية لكنها واقعة فى بعض جوانب الإعراب وهو حالة النصب .

كمــا تــرد "مــا" نافية وهى من الحروف غير المختصة التى تدخل على الأفعال والأسماء ،وأن أصل العمل أن يكون للأفعال لأن كل فعل لابد له من فاعل إلا مــا اســتعمل زائداً مثل "كان" أو فى معنى الحرف مثل " قلّما " أو تركب مع غيره مثل "حبذا" وما يعمل من الأسماء فإنما ذلك لشبهه بالفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة إلخ .

والحروف نوعان : نوع مختص بما يدخل عليه ولم ينزل منزلة الجزء منه فيعمل فيه ، ونوع لم يختص أو اختص ولكن تنزل منزلة الجزء منه فهذا لا يعمل ؛ لأن جزء الشئ لا يعمل فى الشئ .

" وما "حرف غير مختص ولها شبهان :

أحدهما عام : راعاه بنو تميم .

والثانى خاص : وهو شبهها بليس فى كونها للنفى وداخلة على المبتدأ والخبر وتخلص المحل للحال كما أن "ليس" كذلك ، وراعى هذا الشبه أهل الحجاز فأعملوها عملها فرفعوا بها المبتدأ اسماً لها ونصبوا الخبر خبراً لها (١١٨).

وقد أعملها الحجازيون –عمل ليس– بشروط :

١- ألا ينتقض النفى بإلا .

٢- ألا تـزاد بعدها إن النافية فإن زيدت بطل عملها مثل : ولا صريفٌ ولكن أنتم الخزفُ ، بنى غدانه ما إن أنتم ذهبُ .

٣- ألا يـتقدم خـبرها فإن تقدم بطل عملها ، نحو ما قائم زيد ، خلافاً للفراء وغيره إلا إذا كان جاراً ومجروراً أو ظرفاً .

وجاء على ذلك قوله تعالى :﴿ ما هذا بشراً ﴾ (١١٩)، "ما هن أمهاتهم " (١٢٠) وقرئ " أمهاتُهم" –بالرفع على لغة تميم– واللغة الأولى أقيس والثانية أفصح وبها ورد الكتاب العزيز (١٢١).

والحقيقة أن ما أخذه البنيويون الوصفيون على النحو العربى من عيوب يُعدُّ فى رأيى من المميزات الأصلية للنحو العربى ، فالنحاة العرب على مر عصورهم صـنفوا وبوبـوا الـنحو العربى على أساس الاستعمال العربى فى القرآن الكريم ودواوين الشعر ولغة الحديث الشريف ولم يأتوا لنا بشواهد من اختراعهم باستثناء التمثـيل وأن الاتسـاع فـى الوظائف النحوية يعد صدى للاتساع فى الاستعمال العـربى لكـن المحدثين من النحاة والمعربين أشادوا بالاتساع اللغوى ، وتنكروا للاتسـاع فى الوظائف النحوية أما إذا كانت دعواهم لإصلاح النحو بالتخلص من الاتسـاع فـى الوظـائف الـنحوية صادرة عما تلقوه من دروس فى الجامعات الأوروبـية التى تنقد الأنحاء التقليدية ، فإن الأوروبيين هم أنفسهم يعدون الاتساع فـى اللغـة عموماً ضرورة من ضرورات استمراريتها وصلاحيتها للتواصل أو التداول كما رأى " إى . كينان " (١٢٢) فى حديثه عن اتساع اللغة من خلال عرضه لمشكلات الترجمة بين اللغات الإنسانية .

إذ يمكـــن لأى مكونين تركيبيين على سبيل المثال أن يحوزا وظيفة نحوية مشتركة بين بابى الحال والتمييز وذلك ؛ لأنهما اجتمعا فى خمسة ، فأوجه الاتفاق أنهما اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبتان ، رافعتان للإبهام .

وينوب المصدر عن صفة المفعول فى السياق ، فيقوم مقامها ويؤدى معناها ومن أجل ذلك كانت كلمة "كذب" بمعنى "مكذوب" فى قوله تعالى من سورة يوسف " بدمٍ كذب " (١٢٣) .

ويـــنوب المصدر عن صفة الفاعل فى السياق فيقوم مقامها ويؤدى معناها الوظيفى ومن أجل ذلك كانت كلمة " غوراً" مثلاً بمعنى " غائراً " فى قوله تعالى : ﴿ إن أصـــبح ماؤكم غوراً ﴾ (١٢٤) ويقول ابن يعيش :" قد يوصف بالمصادر كما يوصـــف بالمشـــتقات فيقال : رحل فضل ورجل عدل ، كما يقول : رجل فاضل وعـــادل ، وذلـــك على ضربين مفرد ومضاف ، فالمفرد نحو : عدل ، وصوم ، وفطـــر ، وزور بمعنى الزيارة ولا يكون هنا جمع ، زائر كصاحب ، وصحب ، وشارب ، وشرب، لأن الجمع لا يوصف به الواحد .

وإذا كان مصدراً وصف به الواحد والجمع ، وقالوا رجل رضىٌ ، إذا كثر الرضى عنه ، وقالوا :" ضرب هبر " وهو القطع يقال : هبرت اللحم ، أى قطعته والهـــبرة القطعـــة منه ، وقالوا طعن نثر ، وهو كالخلس ، يقال طعنه فأنثره أى أرعفه ، بمعنى قتله سريعاً ، وقالوا : رمى سعر أى ألهبتها ، فهذه المصادر كلها مما يوصف بها للمبالغة كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه ، وقـــالوا : رجـــل عدل ورضىّ وفضل ، كأنه لكثرة عدله والرضى عنه ، وفضله جعلـــوه نفس العدل والرضى والفضل ويجوز أن يكونوا وضعوا المصدر موضع اسم الفاعل اتساعاً ، فعدل بمعنى عادل ، وماء غور بمعنى غائر ، ورجل صوم ، وفطر بمعنى صائم ومفطر ويقوم المصدر بوظيفة ظرف الزمان فيؤدى معناه فى السياق تقول :" أسافر طلوع الشمس " فالمصدر " طلوع" أدى معنى ظرف الزمان ، واســـتعمل فى الكلام استعماله وفى مجال تعدد المعنى الوظيفى للمصدر وأدائه معـــنى الظـــرف الـــزمانى ذكر الأشمونى أنه قد يحذف أيضاً المصدر الذى كان

الــزمان مضافاً إليه فينوب ما كان هذا المصدر مضافا إليه من اسم عين نحو : لا أكلمه القارظين،ولا آتيه الفرقدين والأصل مدة غياب القارظين ومدة بقاء الفرقدين.

وينوب المصدر مناب ظرف المكان فى السياق فيؤدى معناه الوظيفى تقول : جلست قرب زيد ، أى مكان قربه وهو قليل .

ويــنوب اســم الــزمان مناب الظرف الزمانى فى السياق فينتقل معناه من الاســمية إلى الظرفية فيقوم الاسم فى هذه بوظيفة ظرف الزمان ، تقول :" وصل أخى مشرق الشمس " فكلمة " مشرق" ومثلها " مطلع ومغرب " من الأسماء ولكنها فى المثال أدت معنى وظيفياً آخر غير التسمية الزمانية وهذا المعنى الوظيفى هو الظرفية الزمانية .

ويــنوب اســم المكان مناب الظرف المكانى فى السياق ، فينتقل معناه من الاسمية المكانية إلى الظرفية تقول :" جلست مجلس الرجل " أو " قعدت مقعد خالد " فكلمة " مجلس ، ومقعد " فى الحقيقة من الأسماء ، لكنهما فى المقالين انتقلا من معــنى التسمية المكانية إلى معنى الظرفية المكانية ، فقاما بوظيفة الظرف ويقوم اســم العدد بوظيفة الظرف الزمانى فى السياق فينتقل من معنى الاسمية إلى معنى الظرفية الزمانية تقول مثلاً : قضيت فى القاهرة ست سنوات ، فكلمة " ست " من الأســماء بحكــم كونها تدل على مسمى عددى مبهم ، ولكنها فى المثال ، وحين أضيفت إلى ما يفيد الزمن تكون قد قامت بوظيفة الظرف الزمانى وأدت معناه .

ويقوم اسم العدد بوظيفة الظرف المكانى فينتقل من معنى الاسمية إلى معنى الظرفية " سرت خمسة أميال " فكلمة " الخمسة " من الأسماء بحكم كونها تدل على مسمى عدد مبهم فى المثال وحين أضيفت إلى ما يفيد المكان ، وتقوم أسماء الجهــات بوظــيفة الظروف المكانية فى السياق حين تستعمل استعمالها فتنتقل من معــنى الاســمية إلى معانى الظرفية المكانية مثل سرت شمال المزرعة ، وتقوم أســماء الكلية والجزئية مقام الظرف الزمانى ، وتؤدى معناه حين تضاف إليه فى السياق تقول مشيت جميع اليوم أو كل اليوم أو نصف اليوم أو بعض اليوم ، وتقوم أســماء الكلــية والجزئية مقام الظرف المكانى وتؤدى معناه الوظيفى حين تضاف

إليه ، تقول سررت جميع الميل أو كل الميل ، أو نصف الميل ، أو بعض الميل ، ويقـوم الاسـم مقام الصفة فى السياق فيؤدى معناها الوظيفى ، وذلك حين نورد الحـال الجامدة المؤولة بالمشتقة وبهذا تؤدى الصيغة الواحدة مع صيغ المصادر وظـائف صـيغ أخـرى مـن الأسماء والصفات والظروف بحيث تختلف المادة المعجمـية ، وتـبعاً لهذا يمكن أن تتعدد الوظيفة النحوية للصيغة الأولى لكن هذه الوظائف غالباً ما تكون محدودة كما تقوم بعض الأسماء المبهمة مقام الأداة فتؤدى وظـيفة تعلـيق الجمل وذلك حين تقوم " كم" بوظيفة التكثير ، و" كيف" فى تعليق جمـل الاسـتفهام والشرط فلم تدل "كم" و" كيف" فى هذه الحالة على ما تدل عليه الأسماء المبهمة ، بل تستعمل الأدوات وتؤدى معناها الوظيفى وهو التعليق .

علـى أن فروع الاسم قد ينتقل معنى بعضها إلى معنى بعضها الآخر من قبـيل تعـدد المعـنى الوظيفى ضمن فروع المبنى الواحد ، يقوم اسم العدد مقام المصـدر فيؤدى معناه ، وذلك حين يكون تمييز العدد مصدراً ، تقول: " ضربت العـدو عشرين ضربة " ، ويقوم اسم الآلة مقام المصدر ، فيؤدى معناه ، تقول : ضـربته سوطاً أى ضربته ضرب سوط ، فحُذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، وأدى معناه (١٢٥) .

والأداة الواحـدة تتعدد وظيفتها النحوية وفقاً لورودها فى تراكيب مختلفة ، وأورد الزجاجى فى الجمل لـ" ما " تسعة مواضع :

– تكون استفهاماً نحو قولك :" ما صنعت ؟ " " وما فعل زيد ؟ " .

– وتكون جزاء كقولك :" ما تصنع أصنع مثله " .

– وتكـون خـبراً ، فـتقع على غير ما يعقل ، كقولك : ما أكلتُ الخبْزُ ، والمعنى الذى أكلته الخبز ، وكذلك : ما شربتُ الماءُ .

– وتكـون نكـرة يلزمها النعت نحو قولك : " مررتُ بما معجب لك " أى بشئ معجبٍ لك .

- وتكـــون مع الفعل بتأويل المصدر نحو قولك : " بلغنى ما صنعت " أى بلغنى صنعك " .

- وتكـــون زائدة على ضربين : فأما أحد الضربين : فلا تُخلُ فيه إعراباً ولا معنى كقوله عزَّ وجلَّ : ﴿ فبما نقضهم ميثاقهم ﴾ (١٢٦) و ﴿ فبما رحمةٍ من الله لنت لهم ﴾ (١٢٧) والضرب الآخر : يتغير فيه الإعراب نحو قولك : إن زيداً قائم ، ثم تقول إنما زيد قائم ، فتكفُّ " إنَّ " عن العمل .

وتكون تعجباً كقولك :" ما أحسن زيداً " و" ما أكرم عمراً " .

- وتكون نفياً ، كقولك :" ما خرج زيد " و" ما محمد قائماً " ، "وما عبدالله سائراً " .

كما أورد لـــ " مَنْ " أربعة مواضع :

- تكون استفهاماً كقولك :" مَنْ عندك ؟ " و" مَنْ قصدك ؟ " و " لا تقع على ما لا يعقل " .

وتكون جزءاً كقولك :" من يكرمنى أكرمه " .

وتكـــون نكرة يلزمها النعت ، كقولك :" مررت بمن محسنٍ " أى " بإنسان محسنٍ " قال الشاعر :

فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرنا   حُبُّ النبى مُحَمَّدٍ إيَّانا

يريد " على قومٍ غيرنا " والشاهد على تنكيرها .

فى مذهب من قرأ بالرفع ، ومثله قول لبيد بن ربيعة :

ألا تسألان المرء ماذا يحاول   أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

مـــا : استفهام وهو الابتداء ذا : خبر الابتداء بمعنى " الذى " وإن جعلت " ذا" فى." ماذا" صلة ، كان الجواب منصوباً .

كقوله :" ماذا صنعت ؟ " فتقول : خيراً ، كأنه قال : ما صنعت فقلت خيراً لأن موضع " ما" نصب ومثله قراءة من قرأ " قُلِ العَفْوَ " (١٢٨) بالنصب وفى إطار

الجمع في التصنيف بين الدلالة مع التركيب،للمكون الواحد،ما يورده السيوطي[١٢٩] في تناوله للمفعول فيه فأغلب تقسيمه له على أساس المعنى :

فمـن ظروف المكان التي لا تتصرف " عند" ، وهي لبيان كون مظروفها حاضـراً حسـاً أو معنى ، أو قريباً حساً أو معنى : الأول نحو﴿ فلما رآه مستقراً عنده ﴾ [١٣٠] .

والثاني نحو: ﴿ قال الذي عنده علم من الكتاب ﴾ [١٣١] والثالث نحو :﴿ عند سدرة المنتهى . عندها جنة المأوى ﴾ [١٣٢] و﴿ أنهم عندنا لمن المصطفين ﴾ [١٣٤] ،﴿ رب ابن لي عنك بيتاً في الجنة ﴾ [١٣٥] ، ﴿ ما عندكم ينفد وما عند الله باق ﴾ [١٣٦] .

ولـ" أيّ" أربعة مواضع :

تكون استفهاماً كقولهم : أيهم أخوك ؟ و "أيّ القوم صاحبُك ؟ " .

وتكـون جزاء كقولك :" أيهم يكرمني أكرمه " قال الله عزَّ وجلَّ :﴿ أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ﴾ [١٣٧] .

وتكون خبراً كقولهم :" أيُّهمُ في الدار أخوك " وتكون نعتاً كقولك :" مررتُ برجل أيِّ رجلٍ " ، و" رأيتُ رجُلاً أيَّ رَجُلٍ " و" جاءني رجل أيُّ رَجُلٍ " .

وفي إطار الدلالة العامة للتركيب وإدارة المتكلم بالدرجة الأولى كما قال بها ابن جني حيث يجعل المتكلم هو الذي يصنع النحو ، ويقصد بذلك أن المتكلم يريد دلالة محددة ويصنع وفقاً لها التراكيب ، وفي ذلك يورد الزجاجي [١٣٨] في الجمل باب " ماذا" أن لها مذهبين : إن جعلت " ذا" بمنزلة الذي كان جوابها معها مرفوعاً ، كقول القائل : " ماذا صنعت ؟ " فتقول : خير كأنه قال : ما الذي صنعته ؟ فقلت " " خـير" لأن موضع ما في "ماذا" شيئاً ، ومثله قول الله عزّ وجلَّ : ﴿ ويسألونك ماذا ينفقون قلِ العفوَ ﴾ [١٣٩] .

وقـد تـرد للـزمان نحو : الصبر عند الصدمة الأولى ، ولم تستعمل إلا منصوبة على الظرفية كما مُثّل أو مجرورة بمن نحو﴿آتيناه رحمةً من عندنا﴾[١٤٠] وإنما لم تتصرف لشدة توغلها في الإبهام تصدق على الجهات الست ، كما يستعمل

السـيوطى الخصـائص الأسلوبية للتمييز بين استعمال ظرف وآخر فى التراكيب العربية ، ومن ذلك تمييزه بين " لدن" و" عند" و" لدى" (١٤١) فيقول فى الحديث عن " لدن" وبنيت لشبهها بالحرف فى لزومها استعمالاً واحداً وهو كونها مبتدأ غاية ، وامتناع الإخبار بها وعنها ، ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف " عند" و" لدى" ، فإنهما لا يلزمان استعمالاً واحداً ، بل يكونان لابتداء الغايةِ وغيرها ويبنى عليهما المبتدأ قال تعالى : ﴿ وعنده مفاتح الغيب ﴾ (١٤٢) و ﴿ لدينا مزيد﴾ (١٤٣) ويجر تالى "لدن" بالإضافة لفظاً إن كان مفرداً كقوله :

تنتهض الرعدة فى ظهيرى   من لدن الظهر إلى العصر

والشاهد فيه قوله " من لدن الظهر" حيث أضيف " لدن " إلى اسم مفرد هو الظهر فجرّته ، وهو هنا مجرور لفظاً وعلامة جرّه الكسرة .

ومن سنن العرب فى كلامها أى عاداتها الكلامية أن تستعمل مركبات معينة كـأن تسـتعمل اسم الفعل فى موضوعه من تركيب معين ولوازمه وأن تستعمل تركيـباً آخـر يفضل فيه الفعل مع لوازمه فلا يصح أن يستعمل اسم الفعل مكان الفعـل باختـيار المتكلم أو واضع القواعد أى النحاة وذلك فى إطار استعمال اسم الفعـل بديـلاً أسـلوبياً فى أصل اللغة لا بالاختيار ، فمن الأمور التى أكد عليها سـيبويه فـى " الكتاب " أنه من الضرورى تحكيم " سنن العرب فى كلامها" حين الـنظر فـى " اللغة " ودراستها وهذا نابع من الصلة التى نشأت بين اللغويين من جهـة ، والأعـراب مـن جهـة أخرى ، واعتماد أولئك اللغويين على ما يسمى بالمصدر البشرى informant فى تحصيل " المادة اللغوية " .

وقد اهتم الجيل التالى لسيبويه بتلك السنن ، ومن هؤلاء ابن فارس فى كتابه " الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها " فقد ربط اللغويون بين قواعدهم وسنن العرب فى كلامها وقيمة تلك السنن لغوياً .

فقـد اختلف النحويون فى المنادى ، فمنهم من عدّه جزءاً من المفعول به ، ومنهم من عدّه موضوعاً مستقلاً ، ولابدّ لنا أوّلاً من تعريفه : فإنه المطلوب إقباله ، أى الذى تطلب منه أن يُقبل عليك بوجهه ، فخرج بذلك المندوب ؛ لأنه المُتفجَّعُ

عليه لا المطلوب إقباله ، وبحرفٍ نائب مناب " أدعُو " فخرج ، نحو : محمد : من قولنا : أطلبُ إقبالَ محمدٍ .

والمـــنادى عند الزمخشرى [١٤٤] : كُلّ ما دخله " يا" وأخواتها ، والمندوب عنده منادى على وجه التفجّع .

وقد سبقه سيبويه [١٤٥] بذلك القول ، فذهب إلى أنَّ المندوب مدعوّ ، ولكنه مُتفجَّعٌ عليه .

وعـــدَّ الجزولى [١٤٦] المتعجَّب منه منادى دخله معنى التعجب ، فمعنى : يا للمـــاء ويا للدَّواهي : احضرا حتَّى يتُعجَّب منكما ، وكذا يرُدُّ عليه المخصوص ، فإنه يقول:إنه منادى نُقل إلى معنى الاختصاص ، ولكنّ هذا عارضٌ له،والعارض لا يُعتدُّ به .

يتضح مما سبق أنَّ بعض النحويين أضاف إلى المنادى موضوعات نحوية أخـــرى هـــى : المندوب والمستغاث والمخصوص ، وكل واحد منها منادى لكن بوجـــهٍ يوافق موضوعه الأصلى ، وبناء على هذا صار المنادى موضوعاً تدخل فيه موضوعات نحوية أخرى .

وهـــناك من يقول إن المنادى جزء من المفعول به،وممّن صرح بذلك ابن هشـــام الأنصـــارى [١٤٧] بقوله :" ومنه المنادى " أى من المفعول به " وذلك لأنَّ قولك:يا عبد الله، أصله : أدعو عبد الله ، فحذف الفعل ، وأنيب –يا– عنه " [١٤٨].

وقـــد سبقه سيبويه إلى عدّه مفعولاً به ، ولكنه لم يصرّح على أنه جزء من المفعـــول به ، وناصبه عنده فعل مقدّر ، فالأصل : يا أدعو محمداً ، فحذف الفعل حذفاً لازماً ؛ لكثرة الاستعمال ؛ ولدلالة حرف النداء عليه ، وإفادته فائدته [١٤٩] .

ونقلـــوا عـــن أبى العباس المبرد نصب المنادى بحرف النداء نفسه ؛ لسدّه مســـدّ الفعل [١٥٠] ولكن عند مراجعة المقتضب للمبرد بدا مطابقاً فى كلامه لرأى سيبويه،وهو أن المنادى منصوب بفعل مقدّر بعد–يا– تقديره:أدعو أو أنادى [١٥١] .

وبـــناء على ذلك يكون الفاعل مقدّراً ، والمفعول به واجب الذّكر لفظاً أو تقديراً ، إذ لا نداء بدون المنادى ، وذلك على قول من قال بأن المنادى مفعول به.

ونقل الرضى (١٥٢) عن أبى علىّ الفارسى فى بعض كلامه قوله :" إنّ -يا- وأخواتها أسماء أفعال " .

ولـــم يذكـــر ذلك أبو على الفارسى فى الإيضاح العضدى بل قال بما يتّفق وآراء الآخرين من أنّ « يا » حرف نداء – وليس اسم فعل (١٥٣) .

وإن ورد هـــذا القول فى كتب أبى علىّ الفارسى الأخرى ، فإنه لا يصحّ ؛ لأن أســـماء الأفعال لا تكون على أقلّ من حرفين ، بينما نجد من أحرف النداء ما كان على حرف واحد،مثل الهمزة،ولو كان اسم فعل لتمَّ دون المنادى، لكونه جملة.

وذكـــر ابـــن يعـــيش أن المنادى عند البصريين أحد المفعولات الأخرى ، اصـــطلحوا علـــى تسميته "المنادى" كتسميتهم للمفعول المطلق والمفعول لأجله ، ونحو ذلك (١٥٤).

وفـــى مســـتوى لغـــة الشعر بخاصة فهناك جانبان جانب القيود النحوية ، وجانب قيود صناعة الشعر وتغليب الجانب الثانى على الأول كان سبباً من أسباب عـــوارض الإعراب ؛ ذلك لأن الشاعر يضطر إلى الخروج عن قواعد الإعراب اضطراراً حتى يقيم أصول صناعة الشعر ، والنحويون يقرون ذلك ، ولكنهم عند الـــتعرض لأمـــثلة الخـــروج عـــن قواعد الإعراب لا يقولون . قال الشاعر كذا للضـــرورة ثم يسكتون ، بل أولوا وقدروا وحذفوا حتى تستقيم الأبيات التى قالها الشاعر مضطراً مع القواعد النحوية الصحيحة .

فالشـــاعر فى قرضه للشعر يتقيد بعدة قيود تفرضها صناعة الشعر ، منها المحافظـــة علـــى تفعيلة البحر الذى اختار لينظم منه قصيدته ، ومنها القافية ، ومـــنها التزامه بحرف روى واحد ، هذه القيود أباحت للشاعر ما لم تبح للناثر ، أباحت له أن يتخفف بقدر معلوم من بعض قواعد النحو والصرف ، بل قد تتجاوز ذلـــك إلـــى التغيير فى حركات الإعراب ، لاسيما فى حركة حرف الروى ليحافظ

علـــى وحدة الحركة فى كل حروف الروى إلى آخر ما ذكر فى كتب الضرورات الشعرية ،وذلك حتى يتمكن الشاعر من إقامة شعره كما تقتضيه أصول الصناعة.

ومـــا مـــن شـــاعر –فـــى أى عصر من العصور– إلا استباح لنفسه هذه الضـــرورات الشعرية واستثمرها استثماراً ، لإقامة شعره حتى الفحول منهم أمثال زهير بن أبى سلمى ، وأبى العلاء المعرى ، وأبى الطيب المتنبى كما فى قوله :

جللاً كما بى فليكُ التَّبريحُ　　　　أغذاءُ ذا الرَّشأ الأغنّ الشّيحُ (١٥٥)

ويعلـــق الجرجانى على ذلك قائلاً :" كأنه حذف النون ثم جاء بالساكن بعده فتركه على الحذف " (١٥٦) .

فكثـــير مـــن الضرورات اليوم يسمى فى علم الأساليب بكسر البناء ، وهو عـــبارة عن الخروج على قواعد اللغة التماساً لجمال الأداء وروعته ، وإنما يباح هذا لكبار الكتاب ، بل يحمدون من أجله وهم لا يأتونه عن جهل بالقواعد ، أو عن غفلـــة فى العبارة ، وإنما يقصدون إليه لأغراض لا حصر لها ، وإن استطعنا أن نحسها فى كل حالة لذاتها " (١٥٧) .

وشـــبيه بهذا ما ورد فى كتاب (ضرائر الشعر) : ما يجوز للشاعر اســـتعمال معـــنى فـــى الإعراب لا يجوز مثله فى الكلام ، ولكن يجوز له هو أن يســـتعمله ، وهـــو أن يقـــول " قاتل زيد عمرو " لأن كلٌ واحدٍ فى المعنى فاعل بصاحبه (١٥٨) ، ومن هذا الباب قول الشاعر :

قد سالم الحياتُ منه القدما　　　　الأفعوان والشُّجاع الشَّجعما (١٥٩)

فكـــان الوجـــه أن يرفع " الأفعوان والشجاع والشجعما " بالبدل أو بالعطف علـــى الحيات ، لكنه لما قال : قد سالم الحياتُ القدم ، أراد أن يبين أن القدم أيضاً ســـالمت الحياتِ ، أى أن كليهما فاعل ومفعول فى الوقت نفسه ، فنصب الأفعوان والشـــجاع الشـــجعما ، ولقد أنشد ابن هشام هذا البيت شاهداً على إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس (١٦٠) . ومنه أيضاً قول أوس بن حجر :

تُواهقُ رِجْلاهَا يَدَاهُ ، ورأسُه　　　　لها قَتَبٌ خلفَ الحقيبة رادفُ (١٦١)

يصــف حمـــاراً من حمر الوحش يجرى وراء أتان ، فرجلاها توافقان فى الجـــرى يدى هذا الحمار ، فكان الوجه أن يقول : تواهق رجلاها يديه ، لكنه أراد المشاركة فى التواهى ، أى التبارى فى السير ، بين الرجلين واليدين ، فرفعهما .

[ج] البدائل في التعبير عن المعاني :

واللغة فى كثير من جوانبها ، لها منطق خاصّ يبدو – فى أكثر الأحيان – علـــى جانب كبير من الغرابة : حيث تجعل للفظ الواحد أكثر من معنى ، وللمعنى الواحـــد أكثر من لفظ ، وللعربى حرية فى لغته ، حتى قال العلماء : " هى العرب تقول ما تشاء " .

وقد وعت لغتنا العربية هذه الظاهرة ، ولاشك أن التعبير يتسع عن طريق الـــترادف ؛ إذ يرى اللفظ المشترك أكثر من معنى بلفظ واحد ، ويكون – أيضاً – مادة صالحة للتورية والتجنيس عند المشغوفين بالصبغ البديعى .

إذ يلزم الاشتراك ، ويجب وقوعه ، ليفى بتغطية المدلولات الاجتماعية التى تسبق المدلولات اللغوية،وتجد فى المجتمع حتى تفى اللغة بمطالب الحياة والأحياء.

والمشـــترك اللفظـــى : هو ما اتحدت صورته واختلف معناه ، على عكس المـــترادف ، أو هـــو " اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة " (١٦٢) .

وتـــنوع معناه أتى من تنوع استعماله ، ويعده . . صبحى الصالح : "فى لغتنا لكثرته خصيصة لها لا تنكر ، وإلا فهو موجود فى سائر اللغات " (١٦٣) .

ولا خلاف فى أن الاشتراك على خلاف الأصل (١٦٤) ؛ لأن المفروض فيه أن يكـــون للكلمة الواحدة عدة معانٍ ، تطلق على كل منها على طريق الحقيقة لا المجـــاز ، ولـــو كان منطق اللغة منطق العقل لوجب ألا يكون للفظ الواحد سوى معنى وَاحد ، وألا يكون للمعنى الواحد سوى لفظ واحد أيضاً .

يقول سيبويه : اعلم أن كلامهم : اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين ، نحو : " جلس ، وذهب " ، واختلاف اللفظين والمعنى واحد ، نحو : " ذهب ،وانطلق "

، واتفـــاق اللفظيـــن واختلاف المعنيين ، نحو قولك : وجدت عليه من الموجدة ، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة ، وأشباه هذا كثير " (١٦٥) .

ومثل هذا ما ذكره المبرد ، وزاد في تمثيله للمشترك على " وجد " بلفظة : " ضرب ، وعين " ، وعلق بقوله : " وهذا كثير " واستشهد له أيضاً بـــ " جلل " و " جون " و " المقوين " للأقوياء والضعفاء ، و " الرجال " و " الظن " وقعّد للباب بقوله : " وقد تصلح اللفظة لشيئين فتستعمل في أحدهما ؛ لأنها له كما للآخر ، فلا نقـــص في ذلك ولا تقصير ، ولو ذكرت في غيره مما هي له لكان ذلك محلها " ، واستشهد بقول جرير في الرجاء من الترجي :

إنّا لنرجو إذا ما الغيثُ أخلفنا   من الخليفة ما يُرْجَى من المَطَرِ (١٦٦)

وعد ابن جني المشترك اللفظي أحد أقسام الكلام الثلاثة عنده ، ومثل له بـــ " وجـــد " ، و "الصدى " و " هل " بمعنى الاستفهام ، وبمعنى قد ، وبمعنى أقام .. ونحـــو ذلـــك ، كما عده " كثير في كتب العلماء ، وقد تناهبته أقوالهم ، وأحاطت بحقيقة أغراضهم " (١٦٧) .

ولا يمكـــن التقليل من شأن الفائدة التي تجنيها من وجود مثل هذا الثراء في أســـاليب التعبير التي يمكن التبادل فيما بينها ، ولكن هذا يجب ألا يحجب أبصارنا عما في الترادف من أخطار خفية .

فـــإذا كانـــت الحكمـــة تحتم تجنب التكرار فإن مجرد التنويع في الأسلوب باستعمال المترادفات قد يصبح تنويعاً مصطنعاً لا روح فيه (١٦٨) .

وقـــد اســـتمدت فكـــرة توزيع معاني العربية على الصيغ أفعالها من فكرة الترادف التي تجعل مجموعة من الأفعال تشترك في معنى واحد وهي فكرة كثرة الألفـــاظ وقلة المعاني وهذه فكرة غير صحيحة ؛ لأن الألفاظ هي المحدودة ، أما المعاني فلا حد لها .

والعـــرب تتصـــرف في لغتها ، ولا تعرف لها قيوداً اصطلاحية ، وما من عـــربي إلا وهـــو في حكم العرب كلهم ، باعتبار الفطرة اللغوية التي يرجع إليها

أصـــل الوضع ؛ إذ هى مفردات وضعها أفراد ، وقد يرى بعضهم أشياء ويصفها على نحو ما يجد فى نفسه من أثرها وصفاتها المختلفة ، والقريبة أو البعيدة .

وقد وظف اللغويون كلاً من البنية والصيغة فربطوها بالمعنى وضده تمييزاً بينهما،كما أرجعوا فكرة الأضداد إلى التصريف والاشتقاق وتطرقوا من خلال ذلك إلى معانى فعلت وأفعلت ، والاستعمال لا يخضع للصيغة وحدها أو للمادة الثلاثية الأساسيةأو المعانى التى سعى الصرفيون لجمعها وسيلةً معيارية لوضع الضوابط.

فقـــد تأتى الأضداد من عوامل تصريفية واشتقاقية وتؤدى تلك العوامل إلى أن تتفق لفظتان تتقاربان فى صيغة واحدة ، فينشأ عن ذلك لبس فى معنى الصيغة المشـــتركة ، يؤدى إلى عدها من باب الأضداد ، وليست منه فى شيء .. مثل : مرتد ،ومزداد ،ومختار ، ومبتدع ، ومصطاد ..اسماً للفاعل،واسماً للمفعول[١٦٩] .

ذكـــر هذا بعض المحدثين ، على أن قدامى اللغويين قد نبه عليه ، واشترط للأضداد أن تكون صيغة اللفظ ذى المعنيين المتضادين واحدة ، فَلَمْ يرتض قطرب(١٧٠) أن تكـــون مـــن الأضداد صيغة أخذمت النعل ، بمعنى أصلحته ، وخذمته بمعنى أفســـدته وقطعـــته ، للمخالفة فى اللفظ ، وتابعه على ذلك أبو الطيب اللغوى وابن الأنبارى .

وذكر قطرب كثيراً من أمثلة ذلك فى أضداده ، وأخرجها منها غير معترف بهـــا ، ولم يرتض ابن الأنبارى فعل المجرد ، وفعل المضاعف ، وأخرج بذلك : "بدن" بمعنى: سمن وحمل اللحم ، و" بدن " بمعنى أسن وشاخ وكبر وضعف[١٧١]. وهـــو متابع لقطرب فى هذا الإخراج ، وأخرج أيضاً : لفظ " الطاحى " للمضجع وللمرتفع،مع أن قطرباً عده من الأضداد ، ولكن ابن الأنبارى لم يوافق عليه[١٧٢].

ولـــم يـــرتض ابـــن الأنبارى من الأضداد ما كان فعلاً واسماً : فحين قال قطـــرب : مـــن الأضداد : " جمرت المرأة " : بأن جعلت لها كالنزعتين من حلق ونتف ، ولها جماران : أى لها ضفيرتان مقبلتان على وجهها ، قال ابن الأنبارى : هذا ليس بصحيح [١٧٣] .

فقد اشترك ابن الأنبارى أن يكون المعنيان المتضادان لفعلين ، أو اسمين ، أو صفتين ، وكل منها على وزن واحد ، ولا يحكم بالتضاد فيما عدا ذلك .

واختلاف الصيغة قد يبعد اللفظ أحياناً عن أن يكون من الأضداد .

غـير أن ذلـك ليس عاماً ، وليس دائماً ، فهناك خلاف فى اشتقاق " رعد وبـرق ، وأرعـد وأبـرق " ، و" قسط وأقسط" ، مع أن " قسط" بمعنى : عدل ، اسـتعملت فى القرآن الكريم أكثر من عشرين مرة ، ومن الثلاثى بخاصـة ، كمـا أحصاها بعضهم فكيف يقول اللغويون : إنه " قسط" بمعنى الظلم فقـط ؟! ويعلل الدكتور أنيس استعمال القاسطين بمعنى الظالمين ، بأنه ليس إلا تأدبـاً فـى الخطاب أمام الله ، وتحاشياً لذكر كلمة الظلم أمامه سبحانه ، ومن هذا القبيل استعمالها بمعنى عدم الظلم أمام النعمان وهو ملك عظيم (١٧٤) .

والقوانين النحوية هى التى تترجم العلاقة بين المتكلم والظرف فى علاقتهما بالـنص ، وقـد نهج E.Benveniste هذا النهج أيضاً عندما قام بدراسة لسانية للضمائر فى اللغة وحاول إبراز النظام اللغوى من خلال ذلك .

أمـا أتباع دى سوسير F.desaussure فى جنيف فاهتمامهم ينصب على وسـائل التعبير الفردية عن الحديث مقترناً بالزمان فى اللغة ، تماماً كما يتمثل فى أى نـص من النصوص وهو ما يسميه ch.Bally " تعبيرية الكلام" أو ما يطلق عليه weinrich الطرق التعبيرية أى المسافة التى يقيمها المتكلم بينه وبين النص أو الرسائل التى يرسلها (١٧٥) .

وسـتظل مسألة الترادف والمشترك اللفظى والأضداد قائمة بين العلماء ما داموا يستندون إلى سياقات متعددة استعملت فيها المفردات وما دام كل عالم يستمد مـا يؤيد فكرته من نصوص غير التى يستمد منها الآخر فكرته ومن ثم ضوابطه فيبنى عليها قواعده .

وينـبغى ألا نظن أن الكلمتين مترادفتان ترادفاً تاماً أو مطلقاً ، وذلك لأنهما لا يتـبادلان فـى بعض السياقات ، أى أن توزيعهما السياقى مختلف ، إذ لا يمكن

حلـول كلمــة " جلــس" أو مشتقاتها المناسبة بدلاً من " قعد" أو مشتقاتها فى نحو الآيات التالية :

١- ﴿ فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين ﴾ (١٧٦)

٢- ﴿ ولا تجعل مع الله إلهاً آخر فتقعد مذموماً مخذولاً ﴾ (١٧٧)

٣- ﴿ وقيل اقعدوا مع القاعدين ﴾ (١٧٨)

٤- ﴿ وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً ﴾ (١٧٩)

٥- ﴿ فى مقعد صدق عند مليك مقتدر ﴾ (١٨٠)

وبعــض المنكرين للترادف يقصرون منع وقوعه فى اللهجة الواحدة فقط ، أمــا فــى اللغــة بعامــة فلا ينكرونه ، وقد حكى السيوطى عن الأصفهانى قوله " وينــبغى أن يحمل كلام من منع على منعه فى لغة واحدة،أما فى لغتين فلا ينكره عاقل " (١٨١) .

ويفهــم من كلام ابن جنى أنه لا يمنع وقوع الترادف فى اللهجة الواحدة ، ولكــنه يرى أنه " كلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغــات لجماعــات اجتمعت لإنسان واحد " (١٨٢) ، ويذهب إلى أنه " إذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت فى لغة إنسان واحد ، فإن أحرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها أو طرفاً منها ، من حيث كانت القبيلة الواحدة لا تتواطأ فى المعنى الواحد على ذلك كله، هذا غالب الأمر،وإن كان الآخر فى وجه القياس جائزاً"(١٨٣) ، ورأيُ ابن جنى هذا حرى بالقبول لما فيه من الاعتدال .

ولكــن لا توجــد فى أية لغة مترادفات كاملة فهناك كلمات متشابهة جداً أو مــتقاربة فى المعنى ، ولكنها لا تحمل جميع العناصر الأولية للمعنى التى تحملها أية كلمة أخرى ؛ ويمكن للباحث أن يورد كلمتين يعدهما مترادفتين تماماً ويحاول اســتعمالهما بالتــبادل فى جميع السياقات اللغوية المحتملة ، وسيجد أن بعض تلك الســياقات تقبل أحدهما وترفض الأخرى – وما دام الأمر كذلك فإن ما تطلبه هذه الــنظرية ومنهجها فى البحث هو أن تحلل كل كلمة من كلمات اللغة إلى العناصر

الأولية لمعناها ، ولكن إلى كم عنصر من تلك العناصر الأولية يجب تحليل معنى كل كلمة بحيث تتميز عن جميع الكلمات الأخرى فى اللغة ؟ ، يبدو أن هذا الجهد لا هـو بالممكن ولا بالمفيد ، وربما كان الأفضل منه أن نحاول التركيز على ذلك العنصر الأولى الذى يميز معنى كلمة معينة فى سياق لغوى محدد ، والذى يتنافر مـع عنصـر مميز آخر لكلمة أخرى تستعمل معها لكى نفسر بعض الاضطراب الذى يمكن أن يحصل فى معانى بعض الجمل،أو نفسر عدم إمكانية تركيبها أصلاً.

ومـع كـل مـا يقـال فى هذه النظرية وهذا المنهج فإن الأساس صحيح ومعـروف منذ القدم وقد استفاد منه الفنانون من شعراء وكتاب ، كما استفاد منه الظـرفاء فـى مجالسهم وعامة الناس فى حياتهم العادية ، فقد كانت الكلمات التى تحمل معنيين أو أكثر مجالاً واسعاً للاستفادة منها فى الأدب بأنواعه ، وبين عامة الـناس عـندما يتلاعـبون بمعانى الكلمات المختلفة ، كما استثمر بعض الشعراء والروائيون ظاهرة عدم التوافق واستعملوها عن عمد لإثارة مشاعر وأفكار خاصة عند القراء .

فالظاهـرة إذاً معروفة منذ أمد طويل ، ولكن أصحاب النظرية هم أول من حـاولوا تقعـيد هذه الظاهرة وذلك سعياً وراء تكوين نظرية تفسر النظام الداخلى لمفردات اللغة بشكل علمى منظم ، ودمج هذا النظام فى النظام العام لقواعد اللغة الشـاملة لجميع جوانبها ، وهم يأملون فى أن يخرجوا بنظرية تكون قادرة على ما يلى :

أولاً : أن تعرض معانى المفردات والعلاقات بينها بشكل علمى منظم متكامل .

ثانـياً : أن تبين كيف يتفاعل نظام معانى المفردات مع العلاقات الصرفية النحوية بحيث تنتج عنها معانى الجمل .

ثالثاً : أن تعطى صورة تفصيلية لبنية الجملة من نواحيها المختلفة .

رابعاً :أن تتمكن من إيضاح علاقة معانى المفردات والجمل بالعالم الخارجى[١٨٤].

خاتمة ونتائج

[٤] خاتمة ونتائج

ومــن الواضـــح أنه كلما كان الباحث قريباً من النصوص اللغوية متعاملاً معهـــا تجلت له غاية النحو الحقيقية ، ولذلك لا محيد عن العودة إلى النصوص ، فإن العمل من خلالها يفتح آفاقاً كثيرة مفيدة .

وأفضل طريقة إلى اكتشاف صوغ النصوص في الاستعمال أن ننظر إليها بوصفها نشاطاً يتعلق ببناء المعاني فى مواقف اتصالية ، ويمكن تحليل الكثير من المفاهـــيم بغية وضعها على صورة قضايا وتتم الإحالة فيما يبدو من دلالة مجمل نموذج عالم النص ولا يمكن أن تتم بواسطة القضايا لأن تعبيرات القضايا لا يمكن تــناولها بــدون المواقــف المتصلة بها فالبدائل وامكانات متاحة فى الاستعمال ، والاتســـاع يعد طاقة اللغة التى تقرر بما تسمح به من إمكانات للمستعمل والقواعد هـــى الضوابط التى توازن بين كل من البدائل والاتساع وهذه العناصر تشكل معاً روافد البدائل الأسلوبية ومن خلال هذا البحث أمكننا التوصل إلى النتائج الآتية :

١- نظـــام الـــبدائل الأسلوبية أو المقابلات الاستبدالية فى مجموعة من النصوص خاصــــة بلغة معينة تحدد نظامها النحوى ، وظواهر الاتساع فيها وتميزها عن اللغات الأخرى .

٢-تســـهم العلاقـــات الأفقية والاستبدالية فى تشكيل النص الشعرى وما يقابلها من ظواهـــر عند النحويين وهى التعاقب فى مقابل الاستبدال - والتضام فى مقابل الاستبدال والتضام فى مقابل التحليل الأفقى .

٣-تخضـــع حـــركة المكونـــات constituents داخـــل الجملـــة لـــبعض القيود constraints الـــتى توجـــب مخالفـــة الترتيـــب الأصلى حرصاً على سلامة التركيب من اللبس والغموض .

٤-يشـــترط فـــى مستوى لغة الشعر انتظام البناء العروضى مع التركيب النحوى لإنتاج الدلالة .

٥-يختلف المعنى باختلاف دور المتكلم والنص والتعبير الفردى والزمن .

٦-تتسم العربية بالمرونة فى حركة وحداتها الكلامية ووظائفها النحوية وأنواع الجمل والأدوات والأسماء التى تحل محل الأفعال والحروف التى تؤدى وظيفة الأفعال ومعناها مما يجعلها بدائل تعبيرية وأسلوبية .

٧-مسألة الترادف والمشترك اللفظى والأضداد قائمة بين العلماء ما داموا يستندون إلى سياقات متعددة استعملت فيها المفردات وما دام كل عالم يستمد ما يؤيد فكرته من نصوص غير التى يستمد منها غيره مادته .

٨-لو كان منطق اللغة كمنطق العقل لوجب ألا يكون للفظ الواحد سوى معنى واحد ، وألا يكون للمعنى الواحد سوى لفظ واحد أيضاً .

٩-السياق هو الذى يحدد دلالة الكلمة من ناحية ، ويبعد المعانى الأخرى التى يمكن أن تشترك معها من ناحية أخرى ويصرف المجاز من ناحية ثالثة .

١٠- استمدت فكرة توزيع معانى العربية على صيغ أفعالها من فكرة الترادف التى تجعل مجموعة من الأفعال تشترك فى معنى واحد وهى فكرة كثرة الألفاظ وقلة المعانى ، وهذه فكرة غير صحيحة لأن الألفاظ هى المحدودة أما المعانى فلا حد لها .

١١- لا توجد فى أية لغة مترادفات كاملة . هنالك كلمات متشابهة جداً أو متقاربة فى المعنى ، ولكنها لا تحمل جميع العناصر الأولية للمعنى التى تحملها أية كلمة أخرى .

١٢-اعتمدت فكرة البدائل الأسلوبية على تحقيق الفروق الدلالية بتنوع التراكيب .

١٣- تتحقق الفروق الدلالية بين أنواع التراكيب التى تصاغ شعراً إلى جانب توافق التراكيب مع البناء العروضى فى آنٍ واحد .

١٤- تقابل فكرة البدائل الأسلوبية مجموعة التحويلات التى استندت إليها النظرية التحويلية فى نموذجها التحليلى وعبرت عنها بمجموعة من القوانين والقواعد .

١٥- يمكـــن تطبـــيق مبادئ نظرية البدائل الأسلوبية وإجراءاتها على مستوى لغة النـــثر الفـــنى كمـــا فى خطب الحجاج وخطبة زياد البتراء وخطبة قطرى بن الفجاءة .

١٦- لـــتلاحم النص أى تلاحم أجزائه ورصف مبانيه قواعد وضوابط مما يجعل هـــناك فرص الاستبدال أى استبدال وحدة بأخرى على أن تقوم بالوظيفة نفسها التى يقوم بها البديل .

١٧- الحـــس اللغـــوى ، الـــذى لا ينظر فى معنى اللفظ نظرة آلية ، وإنما يتمثل المعـــنى حياً يتأثر بما حوله ويؤثر فيه ، ويدرك أن التعبير باللغة فن يستعمل وســـائل الفن وأساليبه ، وأن الدقة فى فهم المعانى وتصورها ، وتناقل الأفكار وتداولها إنما تقوم على الدقة فى التعبير .

١٨- إصـــابة الغرض المقصود تقوم على الإصابة فى وضع الألفاظ مواضعها ، بحيـــث لا تكـــون المرونة المهلهلة والتسامح والتجوز فى إحلال بعض الألفاظ محل بعض .

١٩- تنوعـــت طرق التعبير عن المعنى الواحد وأساليبه فتعددت وفقاً لذلك ألوان البدائل الأسلوبية .

٢٠- تتناسب البدائل المحتملة فى النص مع نظامى النحو والدلالة .

٢١- لاســـتعمالات القـــبائل الخاصة فيما يعرف باللهجات وكذا الضرائر دور فى تشـــكل ظاهـــرة الـــبدائل الأسلوبية فى استعمالات العربية سواء أكان ذلك فى الصيغ أم المفردات أم التراكيب .

٢٢-كانـــت صيغة " فعال " ثمرة لتعديل داخلى لبناء الكلمة قصد به نقل اللفظ من جنس إلى جنس أى من المذكر إلى المؤنث .

٢٣--لم تقتصر اللغة فى أساليبها واستعمالاتها على التأنيث باللواحق بل استعملت أيضاً طريقة التأنيث بالتعديل الداخلى " أى البناء الداخلى للفظ" لنقله من التذكير إلى التأنيث .

٢٤- يشير النحاة فى النعت السببى إلى أن " المفرد" محول عن الجملة ، وهذا هو مـــا يقتضيه المعنى ، والتحويل فيه يكون أتمَّ بياناً وأشد ظهوراً ؛ لأنه ملحوظ على مستوى التمثيل الصوتى .

٢٥- وما لاحظه النحاة وسجلوه على أنه ظاهرة من ظواهر الإعراب يعد فى الآن نفسه ظاهرة استعمالية أسلوبية تصادف فيها أن يرد البديل الأسلوبى فى موضع الإعـــراب مـــع ثـــبوت عنصر إعرابى فى بعض الاستعمالات وتخلى بعض الناطقين عنه فى استعمالات أخرى مما يعقد صلة بين الاستعمالات والقواعد .

٢٦- يعـــد المشترك اللغوى المكون من الترادف وتعدد اللفظ بالتعبير عن المعنى الواحد مطلباً حضارياً واجتماعياً وإبداعياً .

٢٧- قـــد وظف اللغويون كلاً من البنية والصيغة فربطوها بالمعنى وضده تمييزاً بيـــنهما ، كمـــا أرجعوا فكرة الأضداد إلى التصريف والاشتقاق وتطرقوا من خـــلال ذلك إلى معانى فعلت وأفعلت والاستعمال لا يخضع للصيغة وحدها أو للمادة الثلاثية الأساسية أو المعانى التى سعى الصرفيون لجمعها وسيلة معيارية لوضع الضوابط .

٢٨- ســـتظل مســـألة الترادف والمشترك اللفظى والأضداد قائمة بين العلماء ما دامـــوا يستندون إلى سياقات متعددة استعملت فيها المفردات وما دام كل عالم يستمد ما يؤيد فكرته من نصوص غير التى يستمد منها الآخر فكرته ، ومن ثم ضوابطه فيبنى عليها قواعده .

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

١-سيبويه:الكتاب ٥٨/٣/ تحقيق عبد السلام هارون ، القاهرة ١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.
والفراء : معانى القرآن ١٤١/٢و١٤٢ تحقيق أحمد يوسف نجاتى ومحمد على النجار ، دار الكتب القاهرة ١٩٥٥م .

٢-سيبويه : الكتاب ٢٥/١ .

٣-السابق : ١٢/٣ .

٤-انظر : ديوان اللزوميات لأبى العلاء بشرح عزيز أفندى ص٣٢- ٤٢ ، ط القاهرة ١٨٩١م .

٥-نولدكه:اللغات السامية ص٧٥ ترجمة دكتور رمضان عبد التواب القاهرة ١٩٦٣م .

٦- thorne j; Generative Grammar and Stylistic analysis in lyons (ed.) 1970 p. 192 .

٧-حول أسلوبية أوهمان التى اعتمدت على الصورة المبكرة لنظرية النحو التحويلى – انظر : leech, G .,& Short, M., op. cit, pp . 20-4. –
Enlevist, N., E, op . cit. pp . 79- 81 .
وحول الصلة بين الأسلوبية ونظرية النحو التحويلى يمكن الرجوع إلى مقابلة ج.ب. ثورن : " النحو التوليدى والتحليل الأسلوبى " فى : اتجاهات البحث الأسلوبى -ترجمة د. شكرى عياد ص١٥٥ -١٦٩ .

٨- chomsky Noam syntactic Structures Mouton and co, the Hague, 1957, p . 15 .

٩-د. عبده الراجحى : النحو العربى والدرس الحديث بحث فى المنهج ص١١٨ ، الإسكندرية ١٩٧٧م .

١٠- عبد القاهر الجرجانى : أسرار البلاغة ٤٧/٢- ٤٨ شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجى ، ط١ ، القاهرة ، مكتبة القاهرة ، ١٩٧٢ م .

١١- ابـن عبد ربه : العقد الفريد ١٢٩/٣ ، القاهرة ، ط١ ، المطبعة الأزهرية المصرية ، ١٣٣١ هـ .

١٢- سيبويه : الكتاب ٢٦/١ ، ٣٢ ، ٢/ ٢٤٢ ، ٨/٣ .

١٣- السابق : ٢٤٧/٢ ، ٢٦٩- ٢٧٤ .

١٤- السابق : ٢٤٢/٢ .

١٥- السابق : ٩٨/١ و٩٩ ، ٣٧١/٢ و٣٧٩ و ٣٨٠ و٨/٣ و١٢ .

١٦- ابـن جـنى : الخصـائص ١٢/٢ و ١٨٨/٣ تحقيق محمد على النجار ، القاهرة ، مطبعة الكتب المصرية ، ١٩٥٢ م .

١٧- ابـن عصـفور المقرب ٢٠٢/٢ -٢٠٦ تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبورى ، ط١ ، بغداد ، رئاسة ديوان الأوقاف - إحياء التراث الإسلامى ، ١٩٧٢ م .

١٨- فندريس : اللغة ٢٢٨- ٣٣٢ ترجمة الدواخلى والقصاص .

١٩- Chomsky, N: "Aspects of the theory of Syntax" p.4 Mit press cambridge , Mass ., 1965 .

٢٠- شـارل بـالى : علم الأسلوب وعلم اللغة العام ، ترجمة د/ شكرى عياد ١٩٨٥ ، دار العلوم للطباعة والنشر ، الرياض ص ٤٠ .

٢١- انظر بحث بييرجيرو P. Guiraud فى : Sebeok, T., (ed) , 1972 , PP. 1122-23 , current Trends in Linguistics . V. g : -Linguistics in western Europe . Mouton . the Hague Parise .

٢٢- هـنرى فلـيش : العربـية الفصحى ص ١٦١ ، ترجمة د/ عبد الصبور شاهين ، بيروت ١٩٦٦م .

٢٣- أبو الفرج الأصفهانى : الأغانى ٦/٩ ، القاهرة (ساسى) و(دار الكتب) .

٢٤- نقائض جرير والفرزدق،ص ١٥١ عن: H.Rechendorf, Arabische Syntax, Heidelberg, 1921 , P. 259 .

٢٥- روبرت دى بواجراند : النص والخطاب والإجراء ، ص ١٧ ، ترجمة د/ تمام حسان ، الناشر عالم الكتب ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٨م .

٢٦- انظر دراسة هاليدى .

Linguistic Function and Litrary style : An Inguiry into the chatman, S., (ed.)1971, فـى "Language of william Golding" the Inherthors op cit . P. 330 .

٢٧- Ibid . P. 333 .

٢٨- Ibid P. 346 .

٢٩- القصص : ١٥ .

٣٠- د/ أحمـد عبد الستار الجوارى : نحو التيسير ، دراسة ونقد منهجى ص ١٣٠ ، مطبعة المجمع العلمى العراقى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤م .

٣١- Ullmann, Language and style P.102 oxford, 1966 .

٣٢- الكهف : ٢٨ .

٣٣- ابن الشجرى : الآمالى ١/٤٥ ، بيروت ، د.ت .

٣٤- البقرة : ١٨٧ .

٣٥- النساء : ٢١ .

٣٦- النور : ٦٣ .

٣٧- الأحزاب : ٤٣ .

٣٨- يونس : ١٢٨ .

٣٩- الفتح : ٢٤ .

٤٠- الكهف : ٢٨ .

٤١- التوبة : ٥٥ .

٤٢- ابن الشجرى : الأمالى ١٨٤/١ .

٤٣- التوبة : ٣٢ .

٤٤- ابن الشجرى : الأمالى ٢٥٧/١ .

٤٥- السابق نفسه : ٣٠٠/١ .

٤٦- الباقلانى : إعجاز القرآن ص ١٥ ، تحقيق السيد أحمد صقر ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٣م .

٤٧- السابق نفسه : ص ٢٦ .

٤٨- السابق نفسه : ص ١١٣ .

٤٩- السابق نفسه : ص ٣٥ .

٥٠- السابق نفسه : ص ٥٣ .

٥١- د/ محمد عبد الوهاب شحاته : الاعتراض فى شعر شوقى ، ص ٢٨٥ – ٢٨٦ ، مجلة علوم اللغة ، المجلد الأول ، العدد الثالث ١٩٩٨.

٥٢- إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ص ٣-٦ ، طبعة لجنة إحياء التراث ، القاهرة ، ١٩٥١ .

٥٣- د/ محمد حماسة عبد اللطيف : من الأنماط التحويلية فى النحو العربى ص ٥٩ ، الخانجى بالقاهرة ، ط١ ، ١٩٩٠م .

٥٤- د/ أحمد عبد الستار الجوارى : نحو المعانى ص ٨٣ ، مطبعة المجمع العلمى العراقى ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م .

٥٥- د/ محمد عبد الوهاب شحاته : الاعتراض فى شعر شوقى ص ٢٨٧ ، المجلد الأول ، العدد الثالث ١٩٩٨ ، دار غريب القاهرة .

٥٦- See : Curstal, D. (1987) : the cambridge Encyclopedia of language, P. 98 .

٥٧- السيوطى : الأشباه والنظائر فى النحو ٨٤/٢ ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٨٤م .

٥٨- د/ محمود عبد السلام شرف الدين : الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ، دراســة تفســيرية ص ٢١ ، ط١ ، ١٤٠٤هــ / ١٩٨٤م ، دار مرجان للطباعة القاهرة .

٥٩- ابن يعيش : شرح المفصل ٧٥/١ ، ٨٦ ، ط عالم الكتب ، بيروت .

٦٠- الرضى : شرح الكافية ٧٢/١ ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت .

٦١- ألفية ابن مالك ص ٢٤ ، طبعة مكتبة القاهرة .

٦٢- السيوطى : الأشباه والنظائر ٣٣٩/١ .

٦٣- د/ محمود عبد السلام شرف الدين : الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ص ٣٢ .

٦٤- النمل : ٨٧ .

٦٥- فاطر : ٩ .

٦٦- الكهف : ٤٧ .

٦٧- الذاريات : ٦ .

٦٨- هود : ١٠٣ .

٦٩- البقرة : ٨٧ .

٧٠- البقرة : ٤٩ .

٧١- الأنفال : ٧ .

٧٢- د/ عبد الفتاح لاشين : المعانى فى ضوء أساليب القرآن الكريم ص ١٨٧ ، دار الفكر العربى ، القاهرة ٢٠٠٠م .

٧٣- د/ تمام حسان : النص والخطاب والإجراء ص ٩ .

٧٤- ابن جنى : الخصائص ١٨٤/١ ، ١٨٥ ، القاهرة ١٩٥٥م .

٧٥- سيبويه : الكتاب ٣٣/١ ، ٣٤ ، القاهرة ١٩٦٦ ، و د/ محمود شرف الدين : جملة الفاعل بين الكم والكيف ص ٩٦ ، القاهرة ١٩٨٠م .

٧٦- روبرت دى بوجراند : النص والخطاب والإجراء ، ترجمة د/ تمام حسان ، ص ٩ .

٧٧- د/ أحمد عبد الستار الجوارى : نحو المعانى ص ٨٢ .

٧٨- البقرة : ١٨٤ .

٧٩- عبد القاهر الجرجانى : دلائل الإعجاز ص ١٧٤ ، قرأه وعلق عليه محمود شاكر ، الخانجى القاهرة .

٨٠- البقرة : ١٨٤ .

٨١- سيبويه : الكتاب ٥٣/٣/ وانظر ما بعدها حتى ص١٦٩ .

٨٢- د/ محمـــد حماســـة عبد اللطيف : من الأنماط التحويلية فى النحو العربى ص٥٣ .

٨٣- النساء : ٧٥ .

٨٤- شـــرح قطر الندى لابن هشام : ص٢٨٧ ، ٢٨٨ تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد .

٨٥- الطلاق : ٧ .

٨٦- المدثر ٦ .

٨٧- روبرت دى بوجراند : النص والخطاب والإجراء ص٢٤ .

٨٨- السيرافى : شرح أبيات سيبويه : ٣١٨/١ والهامش الفجالة الجديدة القاهرة ١٩٧٤ م .

٨٩- السابق : ٣٢٨/١ والهامش .

٩٠- السابق : ٣٢٩/١ .

٩١- السابق : ٣٣٤/٢ .

٩٢- السابق نفسه : ٣٩١/١ .

٩٣- السابق نفسه : ٣٤٩/١ .

٩٤- السابق نفسه : ١٨٠/٢ .

٩٥- السابق نفسه والصفحة نفسها .

٩٦- هنرى فليش : العربية الفصحى ص٢٠٦ ترجمة د/ عبد الصبور شاهين بيروت ١٩٦٦م .

٩٧- ابن يعيش : شرح المفصل ٥٣/٤ القاهرة ، إدارة الطباعة المنيرية .

٩٨- الشيخ خالد الأزهرى : شرح التصريح ٢٢٥/٢ ، دار إحياء الكتب العربية ، المطبعة الأزهرية ١٣٢٥ هـ .

٩٩- السابق والصفحة نفسها .

١٠٠- سيبويه : الكتاب ٢٧٨/٣ .

١٠١- السابق نفسه ٢٧٧/٣ .

١٠٢- الشيخ خالد الأزهرى : شرح التصريح ١٣٢/١ .

١٠٣- السابق نفسه والصفحة نفسها .

١٠٤- ابن منظور : لسان العرب ٣٤٣/٢٠ ط بيروت ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م .

١٠٥- الشيخ خالد الأزهرى : شرح التصريح ١٣٢/١ .

١٠٦-د/ أحمد علم الدين الجندى : اللهجات العربية فى التراث ٦٦٢/٢ الدار العربية للكتاب ، ط ١٩٧٨ م .

١٠٧-ثعلب : مجالس ثعلب ٣٦٥/٢ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ط . القاهرة دار المعارف ١٩٦٠ م .

١٠٨- ابن يعيش : شرح المفصل ١٥٦/٣ .

١٠٩- السابق : ١٤٤/٣ .

١١٠- السيوطي: همع الهوامع شرح جمع الجوامع ٨٣/١ ط السعادة ١٣٢٧ هـ .

١١١- السيوطي : الهمع ٤٠/١ .

١١٢- ابن يعيش : شرح المفصل ١٢٨/٣ و ١٢٩ .

١١٣- ابن مجاهد : كتاب السبعة في القراءات ٤١٩ بتحقيق الدكتور شوقي ضيف ط دار المعارف ١٩٨٠ م .

١١٤- أبو حيان الأندلسي : البحر المحيط ١٥٥/٦ ، ط ١٣٢٩ هـ القاهرة .

١١٥- الترمذي : الجامع الصحيح ٢٩٣/١ بتحقيق الأستاذ أحمد شاكر ط٣ القاهرة ١٩٦٨ م .

١١٦- أبو زيد الأنصاري : النوادر بيروت ١٨٩٤ م .

١١٧- د/ إبراهيم أنيس في اللهجات العربية ١٤٣ / ١٤٤ ط٢ ، لجنة البيان العربي ١٩٥٢ م .

١١٨- السيوطي : همع الهوامع ١٢٣/١ .

١١٩- يوسف : ٣١ .

١٢٠- المجادلة : ٢.

١٢١- ابن يعيش : شرح المفصل ١٠٨/١ .

١٢٢- E.keenan : Some methodlogical prolems in translation 160- 162 .

١٢٣- يوسف : ١٨ .

١٢٤- الملك : ٣٠ .

١٢٥-شـرح ابـن عقـيل على ألفية ابن مالك ٩٦/٢ تحقيق طه محمد الزينى ، مطبعة محمد على صبيح ، القاهرة ١٩٦٥م .

١٢٦- النساء : ١٠٠ .

١٢٧- آل عمران : ١٥٩ .

١٢٨- الإسراء : ١١٠ .

١٢٩-السـيوطى : المطـالع السـعيدة ص٣١٦ تحقـيق د/ طاهـر محمودة ، الإسكندرية ، دار الكتب الجامعية ، ١٩٨١م .

١٣٠- النمل : ٤٠ .

١٣١- النمل ٤٠ .

١٣٢- النجم : ١٤و ١٥ .

١٣٤- ص : ٤٧ .

١٣٥- التحريم : ١١ .

١٣٦- النحل : ٩٦ .

١٣٧- الإسراء : ١١٠ .

١٣٨-الزجاجى : الجمل فى النحو ص٣٤٩ تحقيق على توفيق الحمد ، الأردن ، ١٩٨٥ م مؤسسة الرسالة ، ط٢ .

١٣٩- البقرة : ٢١٩ .

١٤٠- الكهف : ٦٥ .

١٤١- السيوطى : المطالع السعيدة ص٣١٧ .

١٤٢- الأنعام : ٥٩ .

١٤٣- ق : ٣٥ .

١٤٤- ابن يعيش : شرح المفصل ١٣٠/١ .

١٤٥- سيبويه : الكتاب ٣٠٣/٣ .

١٤٦- الاستراباذى :شرح الرضى على الكافية : ٣٤٤/١ وما بعدها تحقيق يوسف حسن عمر ،منشورات جامعة بنغازى الجماهيرية الليبية ١٩٧٣- ١٩٧٨م .

١٤٧- ابن هشام الأنصاري : شرح قطر الندى وبل الصدى ص٢٤٨، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد – دار وهدان- القاهرة ١٩٦٣م .

١٤٨- السابق نفسه والصفحة نفسها ،

١٤٩- سيبويه : الكتاب ١٨٢/٢ .

١٥٠- ابن يعيش : شرح المفصل ١٢٧/١ وما بعدها .

١٥١- المبرد : المقتضب ٢٠٢/٤ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، ط ٢ ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ١٣٨٣ – ١٣٨٨ م .

١٥٢- الاستراباذى : شرح الرضى على الكافية ٣٤٥/١ .

١٥٣- أبو على الفارسى : الإيضاح العضدى ٢٢٧ تحقيق الدكتور حسن شاذلى فرهود ، ط ١ ، مطبعة دار التأليف القاهرة ١٩٦٩م .

١٥٤- ابن يعيش : شرح المفصل ١٢٧/١ .

١٥٥- ديوان المتنبى : شرح عبد الرحمن البرقوقى ، ج ١ ، ص٣٦٥ ، دار الكتاب العربى .

١٥٦- الجرجانى : الوساطة بين المتنبى وخصومه ص٤٤١ تحقيق محمد أبى الفضل ، ط الحلبى بمصر ، سنة ١٩٥١م .

١٥٧- د/ محمد مندور : النقد المنهجى عند العرب ص٢٦٤ نهضة مصر ، ١٩٤٨م .

١٥٨- أبو عبد الله القزاز : ضرائر الشعر ص١٠٦ تحقيق الدكتور زين محمد سلام ومصطفى هدارة ، منشأة المعارف بمصر ، سنة ١٩٧٢م .

١٥٩- سيبويه : الكتاب ٤٥/١ .

١٦٠-ابـن هشام الأنصارى : مغنى اللبيب ٦٦٩/٢ تحقيق محمد محيى الدين ، التجارية الكبرى ١٩٦٨م .

١٦١- ابن جنى : الخصائص ٤٢٥/٢ .

١٦٢- السيوطى : المزهر ٣٦٩/١ .

١٦٣-د/ صـبحى الصـالح : دراسات فى فقه اللغة ص ٣٠١ ، ط٣ ، بيروت ١٣٨٨هـ .

١٦٤- السيوطى : المزهر ٣٧٠/١ .

١٦٥- سيبويه : الكتاب ١٥/١ .

١٦٦- المبرد : ما اتفق لفظه واختلف معناه ١٨/٢ .

١٦٧- ابن جنى : الخصائص ١٩٣/٢ .

١٦٨-سـتيفن أولمـان : دور الكلمة فى اللغة ص ١١٣ ، ترجمة د/ كمال محمد بشر ، مكتبة الشباب ، القاهرة ١٩٨٨م .

١٦٩- د/ على عبد الواحد وافى : فقه اللغة ص ١٩٠ .

١٧٠- قطرب : أضداد قطرب (فى مجلة إسلاميكا الألمانية) .

١٧١- ابن الأنبارى: الأضداد ص ٣١٠ ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ، ط الكويت.

١٧٢- السابق نفسه : ٣٠٢ .

١٧٣- السابق نفسه : ٢٢٩ .

١٧٤- د/ إبراهيم أنيس : فى اللهجات العربية ، ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

١٧٥-شـارل بـالى : علـم الأسلوب وعلم اللغة العام ، ترجمة د/ شكرى عياد ١٩٨٥ ص ٣٦ ، دار العلوم للطباعة والنشر - الرياض .

١٧٦-الأنعام : ٦٨ .

١٧٧- الإسراء : ٢٢ .

١٧٨- التوبة : ٤٦ .

١٧٩- النساء : ٩٤ .

١٨٠- القمر : ٥٥ .

١٨١- السيوطى : المزهر ٤٠٥/١ .

١٨٢- ابن جنى : الخصائص ٣٧٤/١ .

١٨٣- السابق نفسه : ٣٧٣/١ .

١٨٤-د/ نايف خرما : أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ص ٣٣٠ ، عالم المعرفة ، الكويت ، ط٢ ، ١٩٧٩م .

الفهرست

الموضوع	الصفحة
١- [أ] أهداف البحث	٤
[ب] موضوع البحث	٥
[ج] مشكلة البحث	٨
٢- [أ] البدائل فى إطار الوظيفة والقدرة والأداء .	١١
[ب] العلاقة بين طرق التعبير وألوان البدائل .	١٧
٣- توزيع الظواهر اللغوية واقتراض الأساليب.	٣٦-٦٠
[أ] بدائل الجملة بين النظام والاستعمال .	٣٦
[ب] البدائل فى الصيغ والوظائف النحوية .	٣٤
[ج]- البدائل فى التعبير عن المعانى .	٦٠
٤- خاتمة ونتائج .	٦٦
المصادر والمراجع .	٧١
الفهرست .	٨٤

رقم الإيداع
٨٦٣٥ / ٢٠٠٢ م